د. محمود أحمد أبو صوة

تاريخ العرب الاجتماعي والاقتصادي في العصر الوسيط

قراءة مغايرة



منشورات ELGA

تاريخ العرب الاجتماعي والاقتصادي
في العصر الوسيط: قراءة مغايرة

تأليف

د. محمد أحمد أبو صوة



منشورات ELGA
2002

شركة ELGA

هاتف: (00356) 493635

(00356) 324318

فاكس: (00356) 493180

E-mail: elgapub @ camline.net.mt

ص.ب 536

فاليـتا - مالطــا

تم الطبع بشركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع

المحتويات

المقدمة

منذ أن أثـار (C.Cahen) فـي مقالـه الموسـوم " تـاريخ الشـرق الإسلامي الاقتصادي والاجتمـاعي في العصـر الوسـيط " والـذي نشر سنة 1955[1] فكرة/إشكالية التخلف الفظيع الذي تعـأني منـه الدراسات المتعلقة بتاريخ العرب الاقتصـادي في العصـر الوسـيط حتى أصبح هذا الرأي بمثابة الفكرة المبتذلة التي تكاد لا تخلو منها دراسة من الدراسات التى تولـت أمـر البحـث في تـاريخ العـرب الوسيط.فبعـد أن نبـه كـاهين إلى أن منـاطق فسـيحة مـن تـاريخ العرب لم تمتد إليها أيدي الباحثين بعد، يلاحظ المرء أن البـاحثين اللاحقين، والذين يفترض أن يطوروا مقترحه، إكتفوا بتبني المقولة نفسها من غـير أن يكلفـوا أنفسـهم مشـقة المضـي إلى أبعـد مـن مستوى طرح، وإعادة طرح هذه الصيغة التي اعتقدوا بأنها قادرة على حل مشـاكل تـاريخ العـرب الوسـيط.ففـي سـنة 1967 نـوه

---

[1] C.Cahen,"L'Histoire economique de l'Orient musulman medieval" , In :S.I. 1955; كما أثار بروديل في كتابه القيم والشهير عن المتوسط وعالم المتوسـط التساؤل نفسه ؛ يقول بروديل" إننـا لا نعـرف تـاريخ الإسـلام الاجتمـاعي، وهـل سـنظل دون معرفتـه للأبـد"The Mediterranean and the Mediterraean worldin the age of Philip II.New york ,Harper colophon books,19731.

(M.Rodinson) في دراسة تتعلق بتاريخ الطبقات الاجتماعية في العالم الإسلامي بمقولة كاهين[1]؛ وفي سنة 1974 استهل الأب الإسباني (P.chalmeta) دراسته بمقولة كاهين[2]؛ كما نوهت الباحثة نجاة الباشا سنة 1979 بالفكرة نفسها[3].

والملاحظة الأولى المراد إبرازها من خلال عرض هذه الإشارات العابرة هي أن تاريخ الشرق الإسلامي الوسيط، وبالرغم من تنوع الدراسات المخصصة له، فإنه لا يزال في طور التشييد. أما تاريخ المغرب العربي الاجتماعي والاقتصادي، والذي لم توليه مدرسة الاستشراق لمرحلة الاستعمار الاهتمام الذي أولته لتاريخ المغرب الطائفي، والإثنوغرافي، إذا مااستثنينا بعض الأعمال، نذكر منها على وجه التحديد أعمال (A.Noushi وLacoste وGallisot)) ، فإن هذا التاريخ كان، وإلى حد ما، لا يزال في حالة الأرض الموات.

---

1 M.Rodinson" Histoire economique et histoire des classes sociales dans le monde Musulman" in the economic history of the middle East.Ed,by M.A.Cook.Oxford,1970.

2 P.Chalmeta " facteurs de la formation des prix dans l'Islam" in actes du premier congres d'histoire et de la civilisation du Maghreb, Tunis,1979.

3 الباشا، نجاة، التجارة في المغرب الإسلامي من القرن الرابع إلى القرن الثامن للهجرة، منشورات الجامعة التونسية، 1976.

أما الملاحظة الثانية فإنه يفترض في الدراسات الخاصة بتاريخ الشرق الإسلامي، وكما تقترح العناوين التي تحملها(برهان الدين الدلو، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي)؛ سهيل زكار، (تاريخ العرب والإسلام) و الفضل شلق (الأمة والدولة) ومحمد على نصر الله (تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام)، أن تدرس تاريخ العرب الإسلامي بصفة عامة، وأن تتطرق في مقدمات هذه الأعمال لخصوصية المشرق وتأثيره على تاريخ العرب الوسيط، فإن المدقق في هذه الأعمال يخلص إلى أن دوائر اهتماماتها اقتصرت على تاريخ الأسر الحاكمة تارة، وعلى التنويه ببعض المؤسسات التي كان لها الفضل في دعم نفوذ هذه الأسرة أو تلك تارة أخرى. وتبعا لهكذا تصور بقيت العديد من المناطق المشرقية والتي لم تحظ بشرف احتضان أسرة حاكمة خارج التاريخ . وهذا ما يفسر، جزئيا، إصرار العديد من الدويلات القائمة الآن في منطقة الخليج العربي على كتابة تاريخ هذه الأقطار تاريخا قطريا يمتد من مرحلة ما قبل التاريخ إلى العصر الحديث! وبصرف النظر عن الوجهة التي تتبناها هذه الدراسات (القطري منها والقومي، والتقدمي)، فإن الأمر الأكيد أن جلها بحث في هذا الموضوع من زاوية كان همها إبراز دور التأثيرات الأجنبية في نشأة مؤسسات " الدولة الإسلامية" وتطورها في العصر الوسيط.

الملاحظة الثالثة والأخيرة هي أن مقولة كاهين، وبالنظر إلى الوضع الذي عليه الكتابة التاريخية في عالمنا العربي أراها لا تزال، للأسف، صالحة. واستمرار صلاحية هذه الصيغة، بل وربما شرعيتها يعود إلى أسباب عدة يمكن، مع ذلك، حصرها في سببين رئيسيين: السبب الأول هو أن الأعمال التاريخية ذات العلاقة لا تزال أسيرة للتفسيرين الأسروي والقطري؛أما السبب الثاني فله علاقة بسياسة العديد من المراكز العلمية في المنطقة العربية.

والتحفظ المسجل مثلا على التفسير الأسروي هو أنه يجعل من تاريخ أسرة بني أمية، أو من تاريخ بني العباس، أو من تاريخ الفاطميين، تاريخا للأمة العربية في عصرها الوسيط.وحيث إن نفوذ هذه الأسر لم يشمل على الدوام كل الأراضي العربية، فإن النظم والمؤسسات التي تلجأ إليها المناطق "المستقلة" لم يكن من السهل التعرف عليها. فالتاريخ العربي كان ولا يزال تاريخ الأسر الحاكمة، لذلك وعندما يشرع الباحث في كتابة هذا التاريخ يكتشف أن حاجته للوثائق والمعلومات يتطلبان اللجوء إلى رموز السلطة حيث تتوفر سجلات ودواوين هذه الأسر؛ فلقد كان على ابن خلدون مثلا، وبعد أن انتهى من كتابة مقدمته، أن يلجأ لمكتبة السلطان الحفصي بتونس ولمساندته. فمطالعة "الكتب والدواوين(يقول ابن خلدون).. لا توجد إلا

بالأمصار[1]."أما إقامة "مثقفي [2]"ذلك العصر بالمدن الكبرى فإنها تتوقف على مدى قرب هؤلاء من النخبة الحاكمة؛ لذلك فحين قرر ابن خلدون الانتقال إلى تونس لمطالعة الكتب، خاطب سلطان تونس أبي العباس" بالفيئة إلى طاعته والمراجعة، فما كان

---

[1] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، بيروت، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، 1979، المجلد السابع، 445.

[2] كما يمكنني الاستشهاد في هذا السياق بموقف ابن صغير من الإمامة الرستمية؛ فهذا الأخير، وبالرغم من أنه كان مالكي المذهب، غير أن إقامته بمدينة تيهرت الرستمية الأباضية، والمعادية سياسيا ومذهبيا للإمارة الأغلبية بالقيروان، أجبرته على الرفع من شأن هذه الإمامة. ففي ظل إمامة عبد الرحمن بن رستم، الذي سار بأتباعه سيرة حميدة، يقول ابن صغير، جعلتهم لا ينقموا "عليه في أحكامه حكما ولا في سيره سيرة، وسارت بذلك الركبان إلى كل البلدان، وكانت له قصص حكوها لا يمكن ذكرها إلا على وجه، وأن أتم الصدق فيها ولا أحرفها على معانيها ولا أزيد فيها ولا أنقص منها " أنظر، Motylinski,A. Chronique d' Ibn Saghir sur les Imams Rustimides de Tahert . Actes du 14 congres international ,d'Alger,III, 1905,10.؛ كما أن المتمعن في بقية المعلومات التي تضمنها هذا الكتاب يخلص إلى أن هذا التأثير كان جليا وواضحا في حالتي المدح والذم؛فبعد أن استهل عمله بمدح هذه الأسرة، ينتقل إلىنقدها في جملة لم تتجاوز أسطرها، الثلاثة أسطر، وفي لغة لم تكن، بأي حال من الأحوال، جارحة؛ والأهم من ذلك أن النقد الذي وجهه لهذه الأسرة لم يكن يعبر به عن رأيه الخاص؛ فرأيه الخاص عبر عنه طوال هذا الكتاب بصيغة المفرد (أخبرني)، ولكنه حين يقرر إبداء رأي مناوىء لهذه الإمارة يستخدم صيغة الجمع (وإن كنا) معبرا = بذلك عن الموقف السائد بين أتباع المذهب المالكي ؛ يقول النص " وإن كنا للقوم مبغضين ولسيرهم كارهين ولمذاهبهم مستقلين، فنحن وأن ذكرنا سيرهم على ما اتصل بنا، وعدلهم فيما ولوه فلسنا ممن تعجبه طلاوة أفعالهم ولا حسن سيرهم لما نعلمه من براءتهم ممن والاه، رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال من كنت مولاه فعلي مولاه " المصدر نفسه، 10.

غير بعيد وإذا بخطابه وعهوده بالإذن والاستحثاث للقدوم"[1].
ويترك ابن خلدون القلعة ويتجه إلى تونس لملاقاة أبي العباس"
وهو يومئذ قد خرج من تونس فى العساكر إلى بلاد الجريد
(يقول ابن خلدن) فوافيته بظاهر سوسة فحيا وفادتي وبر
مقدمي... ثم ردني إلى تونس وأوعز إلى نائبه بها مولاه رباح
بتهيئة المنزل والكفالة من الجراية والعلوفة وجزيل الإحسان [2]"

وفي الركون لسجلات السلطة تكمن كل الخطورة؛ فحتى
وإن لم يلتزم المؤرخ بوجهة نظر السلطة القائمة، فإنه ملزم ليس
فقط بالتعتيم على الثورات المضادة والتشهير برؤسائها، بل
والأهم من ذلك، بتتفيه مؤسساتها ونظمها. وللتأكيد على علاقة
مؤرخي العصر الوسيط بالسلطة، وتأثير هذه الأخيرة على
اختيارات النخبة المثقفة، فإنه يمكن الاستشهاد في هذا السياق
بموقف الطبري، المؤرخ المشرقي الذي لا يقل في الأهمية عن ابن
خلدون، وهو موقف يؤكد هذه النزعة التى سادت طوال هذه
المرحلة.فموقف الطبري من ثورة الزنج، مثلا، يعد أكبر دليل
على هذا التوجه. فعلى الرغم من أن هذا الأخير يعتبر المؤرخ
الرسمي لهذه الثورة، غير أن النعوت التي يلصقها بزعيمها من
ناحية، وبأتباعه من ناحية أخرى لا تجعل الباحث المحايد يركن

1 ابن خلدون، كتاب العبر، المجلد السابع، 445.
2 المصدر نفسه، 445.

إلى آرائه[1].لذلك، فإن كتابة التاريخ من منطلق أسروي كانت ولا تزال كتابة عرجاء، إذ أنها تقومَ أساسا على اختيار الأحداث والمؤسسات التي تخدم الإمارة الحاكمة متجاهلة كل ما يقع خارجها.

أما التفسير القطري فهو أشد خطورة من التفسير الأسروي. فالدراسات التي تبنت التفسير القطري، بالإضافة إلى أنها تؤكد التفسير الأسروي وتتبناه، فإنها توحي للقارىء بأن تاريخ العرب الوسيط هو تاريخ سوريا، والعراق، ومصر لا لشيء إلا لأن هذه الأسر (الأمويون، والعباسيون، والفاطميون) نزلت هذه المناطق واستقرت بها. وهذه مغالطة كبيرة نشد من خلالها دعاة التفسير القطري التضليل؛ فالكيانات السياسية لعديد الأسر التي حكمت في العصر الوسيط لم تؤسس من منطلق قطري؛ كما أن أبسط قواعد الانتماء القطري، كان ينسب ساكن هذا البلد أو ذاك إلى قطر معين، أو أن يشترط في من يتولى أمر البلاد أن يكون من المنطقة نفسها، هي قضايا غيرمألوفة، لذلك خلت الأعمال الأولى من أية إشارات تزكيها.فسكان هذه المناطق، وكما يعلم

---

1 فكل متمرد وفق وجهة النظر هذه، والتي تناقلتها المصادر اللاحقة دون تمحيص هو في نظر السلطة فاجر ملحد" لأن الإيمان يغدو عندها حكرا على السلطان، أو أمير المؤمنين، أيا كانت سيرته ومهما كان ممشاه بعيدا عن جادة الإسلام" أنظر، علبي، أحمد علي، ثورة العبيد في الإسلام، بيروت، دار الآداب، 1985، 16.

الجميع، كانوا ينسبون إلى قبائلهم، وبدرجة أكبر إلى مدنهم؛ وعند مغادرتهم مناطقهم الأصلية، فإنهم ينسبون إلى مدنهم تارة وإلى البلدان (وليس الأقطار) التي تقع فيها هذه المدن تارة أخرى؛ وحتى فكرة الأوطان التي تقترحها المصادر الأولى فلا يقصد بها الوطن بالمعنى الحديث، بل يقصد بها مسقط الرأس.

أما السبب الثاني، وكما سبقت الإشارة، فإنه يكمن في سياسة العديد من المراكز العلمية التي بعثت في الأساس لتخليص تاريخ العرب من ضلالاته. غير أن المتمعن في برامج هذه المراكز واهتماماتها يخلص إلىأن هذه الدوائر تكاد تنحصر في دراسة تاريخ العرب القديم، ولأسباب يغلب عليها الطابع السياحي، وتاريخهم الحديث، ولأسباب سياسية هدفها تأكيد وجهات نظر مسبقة قد تدعم هذا النظام أو ذاك. أما التاريخ الوسيط، وإذا ما استثنينا الجانبين اللذين يلبيان الأهداف الدعائية والسياسية المشار إليهما، فإنه لا يزال رهين المخطوطات التي تثقل كاهل رفوف دور الكتب العربية، فضلا عن رفوف المكتبات الخاصة.

فالمانع إذا من تشييد تاريخ سياسي واقتصادي واجتماعي لا يكمن في أن أيدي الباحثين لم تمتد بعد إلى مناطق فسيحة منه فحسب، بل يكمن في تشبث الباحثين والمؤسسات العربية بالتفاسير الأسروية-القطرية. وحتى الأعمال الحديثة التي تصدر بين الفينة والأخرى عن هذه الدار أو تلك، والتي تدعى المساهمة

في إعادة كتابة تاريخ هذه الأمة الوسيط من منطلق شمولي، يلاحظ على أصحابها إصرارهم الواعي، أو غير الواعي، على اعتناق البعد القطري – الأسروي. والأعمال التي تتبنى هكذا تصور هي كثيرة، ولكنني رأيت أن أستشهد في هذه العجالة بالدراسة التي أعدتها الباحثة غيداء لنيل درجة الدكتوراه، ثم خرجت في كتاب نشره مركز دراسات الوحدة العربية[1] !!

فعلى الرغم من أن هذا الكتاب يبحث في الخراج، أي في ضريبة الأرض، غيرأن الباحثة تقصر دائرة اهتمامها على مناطق السواد، والشام، والجزيرة. صحيح أن هذه المناطق، بالإضافة لمصر هي من أكثر الأراضي التي فتحها المسلمون خصوبة، وبالتالي فإنه من المنطقي أن تشهد اهتماما خاصا، اهتماما أكدته الأعمال العربية الأولى التي نقل أصحابها رواياتهم عن الفاتحين الأول.غير أن الأراضي الزراعية لم تقتصر على هذه المناطق فحسب؛ لأنه حتى وإن أخذنا بالتفسير الذي يولي التأثيرات الخارجية /الأجنبية مكانة خاصة في بعث المؤسسات الإسلامية وتطورها، لانتهينا إلى أن تأثير النفوذ البيزنطي في تنظيم مؤسسة الخراج مثلا يجب أن لاينتهي مفعوله عند مصر، بل كان عليه أن يمتد غربا ليشمل بلاد المغرب.

---

1 كاتبى، غيداء خزنة، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري. الممارسات والنظرية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 1994.

ولكن، ولأن الباحثة واقعة تحت تأثير سحر التفسيرالأسروي-القطري، وهذا لا يعني بالضرورة أنها مؤمنة بهكذا تصور، فإنها التزمت بدراسة موضوع تنظيم الخراج وتطوره من أيام الخليفة عمر بن الخطاب حتى أواسط القرن الثالث للهجرة في المناطق المشار إليها دون غيرها، وفي ظل أسرتي بني أمية، وبني العباس! وأن تلتزم الأعمال الأولى بهذه المناطق-الأسر ولأسباب تطرقت إليها في الفقرات السابقة، فذلك أمر بالإمكان استيعابه، أما أن يفتح ملف هذا الموضوع من جديد وفي نهاية القرن العشرين ويتم تناوله بطريقة تخلت عنها مدرسة الاستشراق منذ منتصف القرن العشرين (أعني بذلك كتاب دينيت الجزية والإسلام)، فإن هكذا تناول يؤكد بأن الكتابة التاريخية العربية لم تتخلص بعد من القوالب الجامدة التي فرضتها عليها بعض الأعمال العربية الأولى، وأكدتها تأويلات أعمال مدرسة الاستشراق لمرحلة الاستعمار المغرضة. ويكفي أن أذكر في هذه العجالة بأن المتمعن، مثلا، في أعمال رواد تاريخ العرب الوسيط من المستشرقين سوف يخلص إلى أنها لا تكتفي بالتأكيد على هشاشة الكيان السياسي للعرب فى العصر الوسيط وهامشية مؤسساته فحسب، بل تعمل جاهدة على تأكيد فكرة تجزئة هذا الكيان، تجزئة فتحت باب البعد القطري على مصراعيه، وتأكيد عجزه عن تجاوز مشاكله الداخلية وحاجته للمساعدة الخارجية.

والمساعدة لا تتوقف بطبيعة الحال عند حاجة العرب للآخر في طرد مستعمريهم، أو في تطوير مؤسساتهم، بل وفي فهم تاريخهم أيضا. وانطلاقا من أن التاريخ هو بالدرجة الأولى علم تأويل، لذلك، وحتى تخرج مدرسة الاستشراق هذا التاريخ من حالة الجمود الخِلقية وتضفى عليه بعض الحيوية، لم تكتف بالترويج لفكرة الدولة- الأمة (وهي فكرة هدفها الظاهر هو تأكيد تطور المجتمعات العربية من مجرد كيانات مشتتة إلى مجتمعات قادرة هي الأخرى على تأسيس الدول، أما هدفها الخفي فهو تعميق "انشطارية" المنطقة العربية) فحسب، بل قسمت تاريخ العرب الوسيط إلى محورين أساسيين، يبحث الأول في بداوة المجتمع العربي المزمنة؛ويهدف الثاني إلى التقليل من سلبيات المجتمع العربي عبر إبراز دور النخبة "المتحضرة" التي كان لها الفضل في فتح البلاد وتأسيس "الدول"، فضلا عن نشاطها التجاري الذي مكنها من أن تساهم في تحقيق نهضة هذا المجتمع، وهي نهضة، تستدرك هذه الأعمال، لا ترقى بطبيعة الحال إلى مستوى نهضة أوروبا[1].

---

[1] ففي سياق حديث لوبيز مثلا عن بعض الملامح الإيجابية للحضارة الإسلامية كنا نتوقع منه إبراز هذه الإيجابيات، ولكنه يفضل التطرق إلى فكرة علو شأن أوروبا وتواضع الحضارة العربية الإسلامية؛ فالنمو التجاري الإسلامي، مثلا " وحتى في أقصى مراحله لم يكن أعظم بكثير من البيزنطي، وبالتأكيد فإنه قدكان= أضعف من النمو الغربي في العصور الوسطى المتأخرة"أنظر، ثورة العصور الوسطى التجارية (950-1350) ترجمة محمود أحمد أبوصوة، فاليتا، شركة الجا، 1997، 42.

هذه في اعتقادي أهم الموانـع الـتي تعيـق تشـييد تـاريخ عربـي إسلامي وسيط.والتلميح لهذه القضايا سواء في مقدمـة الدراسـة، أوفي ثناياها أرجو أن لا يفهم منه بأنه كفيل بتخليص تاريخنا مـن مشاكله المعقدة؛ بل على العكـس، وكمـا سيكتشـف القـارىء، فإن هذه المحاولة سـوف لـن تخلـص تـاريخ العـرب الوسـيط مـن عيـوب التنـاول الجزئـي، إذ أن المواضيـع الـتي تم التطـرق إليهـا وبإسهاب في هذه الدراسة تغطي وإلى حد كبير المناطق التقليديـة لتاريخ هـذه الأمـة، أمـا المنـاطق الأخـرى والـتي لم تسـتقطب في الماضي أنظار واهتمامات المؤرخين، فقد تم التعرض إليها في هـذه الدراسة عرضا ! ولسائل أن يسأل عن دواعي نقد الآخرين، ولا أقول انتقاصهم، وتحميلهم أكـثر مـن طـاقتهم، خاصـة وأن هـذه الدراسة أثبتت هي الأخرى صعوبة التناول الشامل لتاريخ العرب في العصر الوسيط !

مع ذلك، إن النقد الذي وجه علـى صفحـات هـذه الدراسـة للمهتمين بدراسة تاريخ هذه الأمة له في اعتقادي ما يـبرره؛ فمـا يؤخذ مثلا على البـاحثين الذيـن تنـاولوا تـاريخ العـرب الوسـيط بالدراسة والتحليل أن منطلقهم كان تأكيد وجهات نظر مسبقة اعتمدت على مصادر كـان همهـا تسـجيل الأحـداث الكـبرى؛ وحيث إن هذه الأخيرة كانت، في قرون الإسـلام الأولى، تصنـع بالمشـرق، فإنـه مـن المنطقـي أن يكـون نصيـب المشـرق في هـذه

الكتابات أضعاف نصيب المغرب مثلا !غير أن هذه الأعمال الأولى كانت مع ذلك تذكر بين الحين والآخر، وفي طيات حديثها عن هذا الخليفة أو ذاك، أو عن هذه الثورة أو تلك أخبارا تتصل بالمغرب. لذلك فإن اللوم الموجه لمن تصدى لتاريخ العرب في العصر الوسيط هو تجاهلهم لهذه الأحداث المشتركة والتي من خلالها كان بإمكانهم تخليص هذا التاريخ من الحيز القطري أو الجهوي، ونقله إلى الحيز القومي/الشمولي. لذلك، فإن اللوم المسجل على صفحات هذه الدراسة مرده أن هذه الأعمال تصر علىاعتبار تا ريخ العرب في العصر الوسيط (أي منذ بداية الدعوة حتى سقوط بغداد) هو تاريخ الجزيرة العربية، وتاريخ بلاد الشام، وتاريخ بلاد الرافدين، وبدرجة أقل تاريخ بلاد النيل، أما بقية المناطق الأخرى خاصة بلاد المغرب فإن الأعمال العربية/المشرقية لم تقرربعد منحها هويتها العربية ! والمشكلة أن من يدرس تاريخ المناطق العربية التي كانت تقع تحت النفوذ البيزنطي (بلاد المغرب، ومصر، وبلاد الشام) لا يجد الصعوبة نفسها حين يتطرق إلى تاريخ هذه المناطق بعد دخول الإسلام إليها !

كما أن التقصير الذي كان من نصيب هذه الدراسة له ما يبرره أيضا؛ ولست بصدد البحث عن أعذار لم ألتمسها لغيري؛ فهذه الدراسة عجزت، بالفعل، عن أن تمنح الحيز نفسه لجناحي

المنطقة العربية، الأمر الذي جعلها، وفـي أكـثر مـن نقطـة، تبـدو وكأنها تبحث فـي موضوعـين مختلفـين، والأهـم مـن ذلـك غـير متوازيـين. والعـذر الـذى ألتمسـه لنفسـي هـو أن هـذه المحاولـة، وأقول محاولة إذ أنها لا تزال في أطوارها الأولى، لا تدعـي إعـادة كتابة تاريخ العرب، بل هو مسـعى أريـد بـه، مـن ناحيـة، لفـت النظـر إلى إمكانيـة كتابـة تاريخنـا مـن منطلـق شمـولي، وحـث الآخريـن، مـن ناحيـة أخـرى، علـى ضـرورة تجـاوز هـذه المحنـة والبحث عن تفاسير بديلـة. وأنـا أعـترف بـأن هكـذا مهمـة لـن يستطيع أن يقوم بها فرد أو حتـى مجموعـة مـن الأفـراد؛ فمهمـة بهذا الحجم تتطلب تظافر جهود مؤسسات وبحاث يعملون وفـق سياسـة بحثيـة معلومـة الـترتيب والهـدف. وحتـى تبعـث هـذه المؤسسات يتوجب علينا إذا أن ننبه في هذه المرحلة، على الأقـل، إلى مخـاطر الكتابـة غـير العلميـة، وأن ننبـه إلي ضـرورة تكـاثف الجهود من أجل دراسة بعض جزئيات تاريخنا مـن منطلـق مغـاير وأكثر حيوية؛ فدراسة ظـاهرة انقسـام المجتمـع العربـي إلى أغلبيـة بدوية (تقوم حياتهـا علـى السـلب والنهـب) وأقليـة مـن الحضـر (تدين بتحضرها للمؤثرات الأجنبيـة) وتحليلهـا، هـي القـادرة في اعتقادي على تقديم رؤية مغـايرة للقوالـب الـتي فرضـت علينـا. فبفضل دراسة بعض مؤسسات مجتمعنا العربي الوسيط وفق رؤية تغلـب تعدديـة العوامـل، وتـبرز دور العوامـل الداخليـة في صنـع

تاريخنا، قد نصل إلى نتـائج غـير النتـائج الـتي نرددهـا في أبحاثنـا، والأسوأ من ذلك أننا نلقنها لطلابنا وطالباتنا في المناهج المدرسية، والجامعية. وتعددية العوامـل تتطلـب، أيضـا، التنـوع في المصـادر والمراجع. فكما أن آحادية الفكرة/التأويل، وبصـرف النظـر عـن مصـدره أضـر كثـيرا بهـذا العلـم، فإن اسـتخدام مصـادر معينـة وإغفال غيرها، خاصة تلك التي قد تتعارض ووجهة النظر المتبنـاة في العمل، تجعل النتائج المستخلصة قصيرة النظر وغيرقـادرة علـى تجاوز التفاسير التقليدية.

في الختام، يجب التنبيه، مـرة أخـرى، إلى أن مجموعـة الأفكـار التى سيتم طرحها في ثنايا هذه الدراسة لا تعـدو أن تكـون مجـرد ملاحظات يراد بها حث غيرنا من الباحثين علـى ضـرورة قـراءة تاريخ هـذه الأمـة قـراءة شموليـة، ومـن منطلقـات أكـثر حيويـة، والعمل على إثارة مواضيع جديدة لم تطـرق مـن قبـل أو معالجـة مواضيع تقليدية، ولكن من منطلقات مغايرة. تأسيسا على وجهة النظر الأخيرة هذه رأيت أن تقتصر دائـرة اهتمـام هـذه الدراسـة علـى موضوعـين تقليديـين (موضـوع مـأزق البـداوة، وأولويـة النشاط التجاري)، ولكن مـن زاويـة أعتقـد بأنهـا مغـايرة؛ فمـن خلال هذه الزاوية سوف لن أكتفي بعرض الأطروحات التقليدية التي سجنت تاريخ العرب فيموضوع البداوة ونقدهـا مثـلا، بـل وسأثير في خاتمة هذه الدراسة، عبر مناقشة فرضية أولويـة العـامل

[illegible]

[illegible]

الفصل الأول

مأزق البداوة

سبق وأن لمحت في مقدمة هذه الدراسة إلى أن مشاكل كتابة تاريخ العرب الاجتماعي/ الاقتصادي في العصر الوسيط لا تكمن في غياب رؤية علمية تولي العوامل الداخلية أهمية خاصة فحسب، بل وفي المواضيع التي يقع انتقاؤها دون غيرها. فالمتمعن في الأبحاث التي تناولت تاريخ العرب الوسيط الاجتماعي والاقتصادي بالدراسة والتحليل يلاحظ بأنها تكاد تنحصر في مواضيع سلبية البدو وعدائهم للحضر تارة، ونشاط الحضر التجاري داخل الجزيرة وخارجها، تارة أخرى.والتركيز على سلبية البدو، أو عدائهم للحضر، والعكس، أصبح في حقيقة الأمر حديثا مملا وغير جدير بالاهتمام. وفتور "الحماس العلمي" إن صح التعبير لدى الباحثين المعاصرين لا يعود إلى "استهلاكية" هذا الموضوع بقدر ما يعود إلى ندرة الأعمال الجادة التي تقترح اجتهادات بديلة للأطروحات الجامدة التي ساهمت مدرسة الاستشراق الكلاسيكية في نشرها[1]. فبدون أدنى شك كان

1 فحين قررت مجلة الاجتهاد مثلا إصدار عددين خاصين بالبدو لم تجد إدارة المجلة من حل أمامها غير اللجوء للأعمال الغربية التي نقلتها إلى العربية؛ أما الدراسات التي أعدها باحثون عرب، وعلى الرغم من أن عددها قليل،-

المجتمع العربي ولا يزال مجتمعا فسيفسائيا شكل الصراع بين البدو والحضر إحدى سماته، ولكن هذا الصراع لم يكن السمة الوحيدة ولا الدائمة. هذا من ناحية، من ناحية أخرى أن الدارس "المحايد" يرى بوضوح بأنه إلي جانب التنافر الذي شكل لا محالة حيزا مهما في العلاقات البدوية-الحضرية في العصر الوسيط، فإنه من المفيد أن نذكر في هذه العجالة بأن المصادر الأولى مليئة بشواهد تفيد بأن تكامل بل وتجانس هذين النمطين كان هو الآخر إحدى سمات هذا المجتمع.

ولكن وقبل الوقوف عند بعض الشواهد /المعطيات التي قد تبرز أبعادا غير الأبعاد السلبية الكلاسيكية، رأيت أن أذكر وفي عجالة ببعض الآراء التي لم تنته عند تحقير البدو فحسب، بل أن بعضها عمل على تتفيه ظاهرة انتشار الإسلام خارج الجزيرة أيضا؛ فالهجمات البدوية على مناطق الحضر في بلاد الشام والرافدين وسواحل بلاد المغرب، تعود إلى مرحلة موغلة في القدم، ولكن عمليات الغزو المنظم، تقول هذه الأعمال، لم تتم إلا بظهور الإسلام؛ أي أن دافع التوسع الإسلامي، وكما هوالحال في السابق كان البحث عن مواطن بديلة عن أراضي الحجاز المحرقة، وصحارى المغرب الداخل المقفرة. إن وجهة

= فإنها تضمنت العديد من تأويلات مدرسة الاستشراق. مجلة الاجتهاد/سنة 1992، وسنة 1993.

النظر هذه والتي تبناها كل من كايتانى وبيكر لم تكتف بتفسير الفتح الإسلامي تفسيرا ماديا صرفا، بل نراها تزعم بأن انهيار النظم الرومانية-الساسانية (أي الأنظمة المتحضرة) كان سببه عمليات التخريب المنظمة التي قادها البدو. فهؤلاء، يزعم أصحاب هذه الأطروحة، أجبروا، وبسبب الظروف المعيشية الصعبة، على الخروج من جحيم الجزيرة؛ وفي هذا السياق، فإن الدعوة المحمدية لا تزيد على أن تكون صدفة/صفقة مناسبة لخروجهم ولم تكن السبب. فالبدو، يسترسل هؤلاء، كانوا مدفوعين إلى اعتناق الإسلام أولا، والمساهمة في عمليات الفتح ثانيا. إن منطلق موقف البدو من هذه الظاهرة كان، وبالدرجة الأولى، مصلحيا، إذ أن دور العقيدة كان مفقودا[1].

إن هذه الأطروحة يقول (J.J.Saunders) لم يعد بالإمكان قبولها. لماذا؟ لأن الإسلام هو دين " الحضر"، ولأن البدو لم

[1] J.J Saunders " The Nomads as Empire builders: A comparison of the Arab and Mongol conquest" In Diogene.vol.LII,1965,87;
و في عمل يعتبر، نسبيا، حديثا تؤكد الباحثة كرون الفكرة نفسها، زاعمة بأنه قيل للجيوش المسلمة في القادسية " إذا ثبتم في القتال ...فستكون لكم أموالهم ونساؤهم وأولادهم وبلادهم" مضيفة وبأسلوب أقل ما يوصف به أنه غير علمي بأن الله " قلما كان أوضح نطقا، إذ قال للعرب أنه يحق لهم أن ينتزعوا نساء الآخرين وأولادهم وأرضهم، بل أنه واجبهم أن يفعلوا ذلك .. وبذا رفع محمد روح القتال والجشع القبلي إلي مرتبة الفضائل الدينية العليا" نقلا عن فكتوريسكاب، إيلاف قريش، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1992، 427.

يلتحقوا به إلا من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة، ولأن العقيدة لم يكن لها أي وقع في نفوسهم! فعمليات الفتح الكبرى قام بها ونظمها "حضر" من أمثال الخليفة أبو بكر الصديق، والخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وهما من أشد المسلمين إيمانا بهذه العقيدة، كما أنهما اعتقدا وبإخلاص شديد بأن الله منح أتباعهم من المسلمين حق التسلط على الآخرين [1].وبعد أن يؤكد بدوره سلبية البدو، يعود لينتقد أطروحة (Caetani-Becker) المنوه بها سابقا والتي تستبعد العامل الديني في عمليات الفتح.يقول ساوندرز إن إحساس أبوبكر وعمر بأن افضل وسيلة تبقي البدو داخل "الإسلام" كانت الاستجابة لغرائزهم المتلهفة دوما للقتل والنهب. تبعا لذلك قاما بحشدهم في حروب تخدم مصالح الطرفين، خارج الجزيرة خاصة؛ ومهما كانت جاذبية هذا التفسير فإنه من غير المعقول، يختتم ساندرز، استبعاد العامل الديني[2]..

إن فكرة " تحضر الإسلام" والقائمين عليه كانت قد استهوت باحثين آخرين نخص بالذكر منهم (R.B.Serjeant) وكاهين. فحتى يفهم دور النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، وعمله يقول سيرجنت إن على المرء أن يعي بأن الإسلام لم يكن دينا بدويا،

[1] J.J.Saunders " The Nomads as Empire builders…." 82

[2] المرجع نفسه، 82.

بل كان دين القبائل الحضرية المستقرة.والذكر الحكيم، يسترسل سيرجنت، يدين البدو، فهم"أشد كفرا"[1] أما وجهة نظر كاهين حتى وإن أكدت فكرة " تحضر الإسلام" فإنها لم تحقر البدو و لم تقلل من أهمية مؤسساتهم. ومجموعة الأفكار المتعلقة بتحضر الإسلام من ناحية وبدور البدو الإيجابي من ناحية أخرى تم عرضهما في سياق رده على أطروحة (De Planhol) فهذا الأخير يزعم بأن التوسع الإسلامي هوتوسع تلقائي للبدو؛ فالإسلام المولود بالجزيرة، موطن البدو (Par-excellence) نجح في عمليات الفتح الأولى بفضل مشاركة البدو، وذلك لأنه، أي الإسلام، ولد في بيئتهم، أي البيئة البدوية، فمن الطبيعي أن يحمل معه عادات البدو ومواقفهم ! كما لم يكتف دي بلانهول بهذا الرأي، بل ذهب إلى القول بأن البدو لم يقفوا عند تدمير التجمعات الحضرية المستقرة فحسب، بل قاموا ببدونتها. وردا

---

[1] R.B.Serjeant" Social stratification in Arabia: social stratification and the city quarters" In the Islamic City.Ed. by R.B .Serjeant.UNESCO,1980,127.
والجدير بالملاحظة أن سيرجنت، وبحكم تأثره بالأطروحة التي تدين البدو، بسبب وبدون سبب، غاب عنه أن ما يقصد بالأعراب في هذه الآية الكريمة بالذات هم أعراب أسد وغطفان الذين فضلوا القعود عن نصرة الرسول في غزوة تبوك.غير أن التأويلات الغربية لم تكن وعلى الدوام مضللة ؛فالعديد منها ارتكز، ولو جزئيا، على ما تضمنته الأعمال العربية الأولى؛ والمتصفح مثلا لباب فرض العطاء لأهل الحاضر، وتفضيلهم على أهل البادية من كتاب الأموال لابن سلام، قد يصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها أنصار مديني النمط البدوي؛ أنظر ص ص290-291.

على بعض هذه المزاعم يقول كاهين بأنه من الأكيد أن الإسلام كان قد بعث فى مدينة مكة، وهي المركز الحضاري والتجاري والديني، ونظم بالمدينة، الواحة الزراعية الكبيرة. كما أضاف بأنه من الأكيد أيضا بأن البدو كانوا قد التحقوا بالإسلام، ومن العبث أن يدعي أحدنا بأن الإسلام لم يكن مدينا بشيء لهم، ولكنهم لم يؤدوا دور الزعامة في عمليات الفتح الأولى[1].

وبصرف النظر عن بعض السلبيات التي تضمنتها هذه الدراسة، فإنها تعد من بين الأعمال القليلة النادرة التي أشادت ببعض إيجابيات البدو التي أنكرتها الأعمال الغربية، وغير الغربية. فالبداوة ليست بالضرورة معادية للأنماط الاجتماعية الأخرى. والأمثلة التي تفيد بتكامل الأنشطة البدوية بالأنشطة الزراعية، على سبيل المثال، كثيرة. فقطعان الماشية وغيرها يقول كاهين، والتي ترعى في الأراضي غير المستغلة زراعيا تساهم من ناحية في إخصابها، وفي زيادة قيمتها من ناحية أخرى[2]. وما يصدق، في حقيقة الأمر، على البدو يصدق أيضا على الحضر. فاحترام هؤلاء للبدو، بل والاعتماد عليهم في أعظم الأمور وأجلها هو أمر ليس في حاجة إلى حجج وبراهين. ويكفي أن أذكر في هذا السياق

---

[1] C.Cahen "Nomades et sedentaires dans le monde musulman du milieu du moyen age" , In : Islamic civilization 950-1150.Oxford,1973,94.

[2] C.Cahen "quelques mots sur les Hilaliens et le nomadisme" In,J.E.S.H.O.1968,131.

بأنه كان من عادة عرب المدن إرسال أبنائهم - فلذات أكبادهم - إلى البادية ليحذقوا لغة أهلها وليتخلقوا بأخلاقهم. لذلك يحق لأى إمرء أن يتساءل عن سبب إصرار التفاسير الغربية المغرضة خاصة، ومن نحا نحوها، علىالتنويه بالأحداث التى لا تكتفي بالتركيز علىالخلاف بين البدو والحضر، بل نراها تعمل على تعميقه متجاهلة الوقائع التي تبرز تعاون هذين النمطين وتكاملهما.

والحقيقة التي يتوجب علينا تأكيدها هي أن الأعمال الغربية لا تتحمل بمفردها مسؤولية شيوع هذه الأفكار السلبية وانتشارها. فالأعمال العربية الأولى، وبكل إيجابياتها - ولعل فصول ابن خلدون التنظيرية التي تتضمنها مقدمته - كانت بدورها مسؤولة عن تعميم فكرة انقسام المجتمع العربي إلى شطرين متوازيين من ناحية، وعلى سلبية البدو من ناحية أخرى.فخلاصة رأي ابن خلدون أن العرب بطبيعتهم نهابون " وذلك أنهم بطبيعة التوحش الذي فيهم أهل انتهاب وعيث، ينتهبون ما قدروا عليه من غير مغالبة ولا ركوب خطر، ويفرون إلى منتجعهم بالقفر ولا يذهبون إلى المزاحفة والمحاربة إلا إذا دفعوا بذلك على أنفسهم" ؛ مضيفا في فصل أن العرب إذا تغلبوا على الأوطان أسرع إليها الخراب، بأن العرب"أمة باستحكام عوائد التوحش وأسبابه فيهم، فصار لهم خلقا وجبلة وكان عندهم ملذوذا لما فيه

من الخروج عن ربقة الحكم، وعدم الانقياد للسياسة.وهذه الطبيعة منافية للعمران ومنافية له"وزيادة في توضيح البعد السلبي لطبائع البدو يضيف ابن خلدون بأنه من "همجية" البدو أنهم يخربون المبانى للحصول على حجر ينصبونه أثافي لقدورهم " والخشب أيضا إنما حاجتهم إليه ليعمدوا به خيامهم، ويتخذوا الأوتاد لبيوتهم فيخربون السقف عليها لذلك، فصارت طبيعة وجودهم نافية للبناء الذي هو أصل العمران" [1].

وعلى الرغم من دقة ملاحظات ابن خلدون وأهميتها والتي لا تتحدث عن البدو فى المطلق بل تعكس الوضع الذي كان عليه أعراب المغرب العربي فى عصره، فإنه يظل من المفيد أن يعي المرء الوضع النفساني الذي كان عليه ابن خلدون، المعتكف بقلعة بني سلامة. فحالته النفسية هذه هي التي تفسر إخفاقه في تحديد العربي الذي يصف. فبعد أن ينعت العربي بالمتوحش، يعود ليؤكد قدرته على الاستفادة من النظم والحضارات التي تعامل معها.ففي العهد الذي فتح العرب فيه بلاد فارس وبعض ممتلكات بيزنطة " لم يكونوا لذلك العهد في شيء من الحضارة... فلما استعبدوا أهل الدول قبلهم واستعملوهم في مهنهم وحاجات منازلهم، واختاروا منهم المهرة في أمثال ذلك

---

1 ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984، 197-198.

والقومة عليهم ... بلغوا الغاية في ذلك وتطوروا بطور الحضارة والترف في الأحوال، واستجادة المطاعم والمشارب والملابس والمبايي والأسلحة والفرش والآنية، والغناء وسائر الماعون والخرثى"[1].

ومع أن بعض الدراسات الحديثة تفطنت إلى حقيقة مبالغة الأعمال العربية الأولى في تحديد الدور التخريبي للبدو، وإلى عيوب تفاسير مدرسة الاستشراق الكلاسيكية وإسقاطاتها، فإن جهودها الفردية هذه والتي وردت ضمن أعمال متخصصة لم تلتفت إليها، وفي أغلب الأحيان، إلا الفئة التي تشاطرهم الرأي. وهذا ما يفسر استمرار المعتقد التقليدي حول دور البدو أو أي معتقد آخر في الأعمال الحديثة المتعلقة بتاريخ هذه الأمة. كما يؤخذ على بعض هذه الأعمال أنها لم تتناول هذه الظاهرة في شموليتها، بل تطرقت إليها من خلال جزئية تخص هذا القطر- المنطقة أو تلك!فالدراسات المتعلقة مثلا بالغزو المغولي في المشرق

---

[1] ابن خلدون ، المقدمة ، 223؛ كما أن المتمعن في فصول مقدمة ابن خلدون والتي تحمل العناوين التالية" في أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وأن البادية أصل العمران والأمصار ومددها"، وفصل " في أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر"، وفصل" في أن أهل البدو أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر" يخلص أولا إلىأن البدو لم يمثلوا على الدوام الجانب السلبي للمجتمع العربي في عصره الوسيط، ويخلص ثانيا إلى أن الوضع الذي كانت عليه بلاد المغرب في عصر ابن خلدون، كان في اعتقادي، ضمن عوامل أخرى سيتم التطرق إليها لاحقا، السبب المباشر في إصرار ابن خلدون على الصاق الصفات السلبية بالبدو.

تكاد تتمحور حول بلاد الرافدين(سقوط بغداد)؛ والملاحظة نفسها تنطبق على الغزوة الهلالية.فعلى الرغم من أن هذه الأخيرة أثرت سلبا و إيجابا في كامل بلاد المغرب، ولكن، ولأنهم ساعدوا في إسقاط أسرة بني زيري بإفريقية، فإن الأعمال التي تناولت هذه الظاهرة انحصرت في تونس !

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا ترمي إلى الدفاع عن هذا النمط أو غيره، ولكنها تسعى إلى فهم بعض القوالب التي صيغ العديد منها على مثل.فلقد درج العرب، مثلا، على التعامل مع تاريخهم على أنه مجموعة من القيم الثابتة ؛ومن بين هذه القيم الإصرار على أن ظاهرة تجزئة هذا المجتمع تعود بالدرجة الأولى إلى انقسامه إلى بدو وحضر. كما أن تخلف هذا المجتمع فسر وعلى الدوام بأنه ناتج، بالإضافة بطبيعة الحال لمشجب الاستعمار الذي لا زلنا نعلق عليه كل إخفاقاتنا، عن تنافر هذين النمطين!وأن ننفي عن النمط البدوي المسؤولية التامة في إخفاقات هذه الأمة فذلك لا يعني، وكما سبق ولمحت، بأن البدو لا يتحملون نصيبهم من تدهورها.فالجميع ساهم في انحطاط هذه الأمة؛كما أن الجميع ساهم في تحقيق نجاحاتها؛ ولا أحد، في اعتقادي، يستطيع تحديد نسب فئتي الحضر والبدو في مجالي البناء والهدم.

لذلك، لعله من المفيد أن نستشهد في هذا السياق بظاهرة لم تعكس فسيفسائية المجتمع العربي في مرحلة الفتوحات فحسب، بل وأكدت أيضا تجانسه. فظاهرة بناء المدن إبان عمليات الفتح بينت وبما لا يدعو مجالا للشك كيف أن الفاتحين الأول، وبصرف النظر عن ارتباطهم القبلي لم ينتموا، شاء ذلك المستشرقون أم أبوا، إلى نمط اجتماعي/اقتصادي محدد. فبعضهم كان بالفعل من الحضر، وبعضهم الآخر كان من البدو، فضلا عن جماعات أخرى انتمى أفرادها إلى فئتي الرعاة والموالي ، فضلا عن العبيد. والجدير بالتنبيه أن المصادر اكتفت بذكر عدد أفراد القبائل دون أن تتطرق إلى خلفياتهم الاجتماعية. فأهل اليمن، مثلا، والذين نزلوا الكوفة، يقول البلاذري كانوا" إثني عشر ألفا، وكانت نزار ثمانية آلاف[1]. هذا وتجدر الإشارة إلى أن تحديد منازل هذه القبائل لم يرتبط بخلفيتهم الاجتماعية، بل حدده عدد أفراد القبيلة. فلأن أهل اليمن كانوا " أكثر أهل الكوفة، فخرج سهمهم بالناحية الشرقية"[2]. كما أن اختيار القيادات العربية للمواقع التي أقاموا عليها مدنهم عكست من ناحية هذا التنوع، وأكدت رغبتها في تقريب المسافات بين الفئات المكونة للجيوش الفاتحة من ناحية أخرى.ولتوضيح

---

1 البلاذري، أبو الحسن.فتوح البلدان، بيروت، دار مكتبة الهلال، 1983، 272.

2 المصدر نفسه، 272.

الإستراتيجية المتبناة سأكتفي بعرض بعـض المعطيـات الـتي تؤكـد هذا المنحى المستخلص من بناء مدينتي الكوفة والقيروان.

فالجميع يعلم بأن تأسيس مدينة الكوفة كان سنة 17 للهجـرة. ففي هذه السنة يقول البلاذري كتب الخليفـة عمـر بـن الخطـاب إلى" سعد بن أبي وقـاص يـأمره أن يتخـذ للمسـلمين دار هجـرة وقيروانا، وأن لا يجعل بينـه وبينهـم بحـرا؛ فـأتى الأنبـار وأراد أن يتخذها منزلا، فكثر على الناس الذباب، فتحول إلى موضع آخـر فلم يصلـح، فتحـول إلى الكوفـة فاختطهـا [1]."غـير أن البـلاذري يضيف لاحقا معلومة تلقي المزيد من الضوء علـى خلفيـة العـرب الاجتماعية، وعلاقتها بظاهرة بناء المدينة.فبعد أن خاطب ابن أبى وقاص الخليفة بشأن الذباب/ البعوض الـذي آذى النـاس يكتـب إليه الخليفة " إن العـرب بمنزلـة الإبـل لا يصلحهـا إلا مـا يصلـح الإبل، فارتد لهم موضعا عدنا، ولا تجعل بيني وبينهم بحرا[2]."

أما مدينة القيروان فقد شرع الأمير عقبة بن نافع في تشـييدها سنة 51 للهجرة. ففي هذه السنة يقول ابن عذارى قرر عقبة بـن نافع بناء مدينة " تكون عزا للإسلام إلى آخر الدهر... فلما اتفق رأيهم على ذلك قال: قربوها من السبخة فإن دوابكم الإبل وهي التي تحمل أثقالكم، فـإذا فرغنـا منهـا لم يكـن لنـا بـد مـن الغـزو

---

1 البلاذري ، فتوح البلدان، 270.

2 المصدر نفسه، 271.

والجهاد حتى يفتح الله لنا منها الأول فالأول، وتكون إبلنا على باب قصرنا فى مراعيها آمنة من عادية البربر والنصارى"[1].

والقراءة الأولى والسريعة للروايتين المتعلقتين بمدينتي الكوفة والقيروان تقترح بأن خلفية بناة هاتين المدينتين كانت خلفية بدوية. ففي الحادثتين تصر المصادر العربية على جعل العرب بمنزلة الإبل.وهذه المقارنة، المبالغ فيها لا محالة، تلقفتها أعمال المستشرقين التي راحت تؤكد بأن أغلبية القبائل التي شاركت في الفتح الإسلامي كانت من أصول بدوية. ولكن المتمعن في تفاصيل الروايات التي أكدت جزئيا هذا الزعم يخلص إلى نتيجة مغايرة.فعلى الرغم من أن النصوص ذكرت وفي أكثر من موضع بأن سبب نزوح العرب عن المدائن كان بسبب عوامل مناخية- صحية، فإنها أضافت معلومة أغفلتها الأعمال الحديثة. ففي كتاب الأمير سعد بن أبي وقاص إلى الخليفة عمر بن الخطاب، يقول الأول بأنه نزل " بالكوفة منزلا فيما بين الحيرة والفرات بريا وبحريا، ينبت الحلفاء والخص، وخير المسلمين بينها وبين المدائن، فمن أعجبه المقام بالمدائن تركه فيها كالمسلحة"[2]. فأمر

---

[1] ابن عذاري، المراكشى. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. بيروت، دار الثقافة، بدون تاريخ، الجزء الأول، 19-20.

[2] ابن الأثير، عزالدين أبو الحسن، الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر، 1965، الجزء الثانى، 528؛ هذا وفي حين غفل ابن الأثير عن ذكر القبائل التي فضلت البقاء في المدائن، فإن الطبري يذكر بأن أقواما من الأفناد من عبس قد فضلت البقاء بالمدائن" تاريخ الأمم والملوك، بيروت، دار الفكر، 1979، المجلد الثاني، 111.

انتقال العرب من المدائن إذا لم يكن أمرا قصريا، وتخيير ابن ابي وقاص لأتباعه هي إشارة صريحة إلى أن السبب الحقيقي لرحيل العرب عن المدائن لا علاقة له بوخومتها؛ فلو أن أمر إقامة المسلمين بالمدائن كان مورد تهلكة، أو حتى مؤذيا لما خير الأمير سعد أتباعه ولأجبرهم على الرحيل.فالمدائن التي فضلها الإسكندر " عن بقاع الأرض جميعا، وعن بلاده ووطنه حتى مات"، والمدائن التي كانت " مسكن الملوك من الأكاسرة الساسانيين وغيرهم " والتي اختارها الأمير سعد بن أبي‌يوقاص بعد فتحها سنة 16 للهجرة[1]، دار هجرة وقيروانا، لا يمكن أن يكون مناخها على النحو الذي صورته النصوص العربية، وهي صور تنطوي، فى حقيقة الأمر، على تناقض جلي وواضح.ولكن، وإذا لم يكن عامل المناخ السبب في رحيل العرب عن المدائن، فما هو السبب الحقيقي إذا وراء هذه الحادثة!وقبل التطرق إلى سبب عزوف العرب عن الإقامة، مثلا، في المدائن وانتقالهم إلى الكوفة، أرى من المناسب أن أذكر ببعض المعطيات التي تؤكد فسيفسائية القبائل العربية الفاعلة في عمليات الفتح الأولى، وعلاقة هذه الخلفية باختيار مواقع جديدة بديلة عن المدن القديمة.

سبق وأن أشرت إلى أن المصادر العربية الأولى لم تشر إلى خلفية الفئات المكونة للجيوش الإسلامية الفاتحة، ولا إلى نسب

1 الحموي ياقوت، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، الجزء الخامس، 74-75.

بدو وحضر كل قبيلة من هذه القبائل، ولا إلى نصيب كل واحدة منها في تشييد العديد من المؤسسات.ولكن، وحيث أن قضايا العمران كانت وعلى الدوام تضاف إلى رصيد الحضر دون غيرهم، إستغلت بعض الأعمال الغربية المغرضة ما رددته الأعمال العربية الأولى من أن السمة الغالبة على الجيوش الفاتحة كانت سمة البداوة، فراحت تردد بأن عمليات الفتح هذه اقتصرت على الهدم والسلب.أما البناء والتشييد فقد ترك أمرهما لسكان المناطق المفتوحة.وحتى من انبرى للدفاع عن فاتحي القرن الأول للإسلام راح يزعم بأن الانجازات التي تحققت في هذه المرحلة كان بفضل قدرة سكان المدن، دون غيرهم، على التخطيط والتنفيذ.أما البدو، حتى وأن لم ينكر عليهم البعض (كاهين) شرف المشاركة في العمليات الأولى، فإنه لم يحدد الدور الذي قاموا به، مكتفيا هو الآخر بالتنويه بمساهمة مواشيهم وإبلهم في تخصيب الأرض وفي زيادة قيمتها[1] !

---

[1] إن التذكير بأن الأعمال الفرنسية كانت بمفردها المسؤولة عن العديد من الصور السلبية التي ألحقت بتاريخ المغرب في جميع عصوره، هو رأي، بكل تأكيد، تنقصه الدقة ؛فبالإضافة إلى أن العديد من المؤرخين الفرنسيين الذين درسوا تاريخ المغرب دراسة موضوعية خالية، وإلى حد كبير، من اسقاطات مدرسة الاستشراق لمرحلة الاستعمار، فإنه بالإمكان الإستشهاد بموقف مؤلفي كتاب الجزائر (لاكوست، ونوشي، وأندري) من تاريخ المغرب؛فهؤلاء لم يكتفوا، مثلا، بأنتقاص الفرضية التعسفية، والقائلة بسرمدية عداء البدو للحضر والعكس فحسب، بل نوهوا من ناحية بتطور المجتمعات البدوية / الرعوية، وبتكاملها والمجتمعات الزراعية=

ولنفرض أن مساهمة البدو كانت أقل من مساهمة الحضر، وهو أمر ينقصه بكل تأكيد الدليل! ولكن لماذا الإصرار على تصوير هذه المساهمة على أنها بمستوى مساهمة الحيوانات. صحيح أن للبدو العديد من السلبيات، ولكن الأمر نفسه ينسحب على الحضر، ولعل استغلالهم المستمر للبدو يأتي في مقدمة هذه السلبيات. ويكفي أن أذكر بظاهرة استغلال الأنظمة القائمة في القرنين الرابع والخامس للإسلام لبدو بني هلال في فض نزاعاتهم؛ فبطون هلال وسليم، يقول المقريزي" لم يزالوا في البادية، ونجعوا من نجد إلى الحجاز ... ثم تجهز بنو سليم وكثير من ربيعة بن عامر إلى القرامطة عند ظهورهم، وصاروا جندا لهم بالبحرين وعمان، وقدموا معهم إلى الشام. فلما غلبت القرامطة في أيام المعز لدين الله أبي تميم معد، ثم في أيام ابنه العزيز بالله أبي منصور نزار، وانهزموا من الشام إلى البحرين نقل العزيز بالله من كان معهم من بني هلال وسليم إلى مصر... إلى أن ملك المعز بن باديس القيروان.. فحلف المعز بن باديس ليحولن

-من ناحية أخرى؛ فالرعي، يقول مؤلفو هذا الكتاب، لاءم النشاطات الزراعية؛ كما أن الانشاءات المائية، والتي نسبت خطأ للرومان، كانت من صنع سكان المغرب الداخل؛تبعا لذلك، وبفضل قيام هذه المؤسسات تطور الإنتاج الزراعي وفاض، محفزا بذلك التطور التجاري الذي تزكيه وفرة المخلفات النقدية لنوميديا والتي تم العثور عليها في مناطق مختلفة من بلدان أوروبا"؛ أنظر:

Lacoste,Y; Noushi, A; Prenant, A. L'Algerie: Passe et Present. Paris, Editions sociales,1960,76.

الدعوة إلى بني العباس.. ووصل الخبر بذلك إلى القاهرة، فأشار اليازوري بتجهيز أحياء بني هلال من جشم... إلى المغرب، وتولية مشايخهم أعمال افريقية.؟.. أرسل إليهم في سنة إحدى وأربعين، وحمل إلى مشايخهم الأموال، وأنعم على سائرهم بفرو ودينار لكل أحد، وأبيح لهم حمى المغرب:[1]. كما أن المتمعن في بعض جزئيات هذا الحدث في مصدر آخر يتأكد له اصرار الأنظمة القائمة على تجاهل مشاكل البدو، أما محاولة الحد منها فلا تتم إلاعند الحاجة إليهم. فحين اتخذ الفاطميون قرار إرسال القبائل العربية إلى افريقية قرروا عندها اصلاح ذات البين بين "زغبة ورياح وكان بينهم حروبا وحقودا، وأعطوهم مالا"[2]. وهاذان النصان ليسا في حاجة لأي تعليق؛ فالوضع الذي كان عليه البدو، وكما يصوره نص المقريزي، كان يتطلب تدخل النظام القائم، والأخذ بيدهم، بدلا من استغلال ظروفهم القاسية وتوظيفها في حل نزاعات النظم القائمة الشخصية[3]. فحتى وإن أنكر بعض فقهاء المرحلة السابقة لهذه الظاهرة على البدو

---

[1] المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق الدكتور جمال الدين الشيال، القاهرة، 1996، المجلد الثاني، 215-216.

[2] ابن الأثير، عزالدين، الكامل في التاريخ، الجزء، 9، 566.

[3] يقول المقريزي بأن سبب القطيعة التي كانت بين مصر الفاطمية وافريقية الزيرية أن المعز بن باديس الصنهاجي قصر " في المكاتبة عما كان يكاتب به من تقدم من الوزراء، فإنه كان يكاتب كلا منهم " بعبده " فجعل مكاتبته " صنيعته" اتعاظ الحنفا، المجلد الثاني، 212.

مساواتهم بالحضر، إذ أن البـدو " لا يحضـرون محـاضر المسـلمين ولا يشـهدون مشـاهدهم[1]"فـإنهم حثـوا في نفـس الوقـت أئمـة المسلمين على الانفـاق علـى البـدو في ثلاثـة أوجـه علـى الأقـل" أحدها أن يظهر عليهم عدو من المشركين فعلى الإمام والمسلمين نصرهـم والدفـع عنهـم بـالأبدان والأمـوال؛ ثانيـا، في الأمطـار والأرياف فلهم في المال المغوثة والمواساة؛ (ثالثا) أو أن يقع بينهـم الفتق في سفك الدماء حتى يتفاقم فيه الأمر، ثم يقدر علـى رتـق ذلك الفتق واصلاح ذات البين وحمل تلـك الدمـاء بالمـال، فهـذا حق واجب لهـم؛ فهـذه الحقـوق الثلاثـة هـي الـتي تجـب لهـم في الكتاب والسنة: الجائحة، والفتق، وغلبة العدو مـن المشركين[2]." لذلك، وبسبب انغماس الحضر في اللهو، وبسـبب صراعهـم مـن أجل الحصول على أدوات السلطة لم تهتم الأنظمة القائمـة حتـى بأبسط حقوق البدو التي أقرتها الشريعة الإسلامية حتـىفي حالـة تخلف هؤلاء عن نصرة المسلمين.

هذا من ناحية، من ناحية أخرى، إن النجاحات الـتي حققتهـا القيادة العربية في القرن الأول للإسلام لم تكن بسبب رفعـة هـذه الفئة وتدني الأخرى، بل تعـود إلى وعـي القيـادة العربيـة عندئـذ بقدرة البدو والحضر على خوض هذه التجربة سوية، وهي تجربـة لم تقتصر وبكل تأكيد على العمليات العسكرية. لذلـك وللدرايـة

---

[1] ابن سلام، كتاب الأموال، 290.

[2] المصدر نفسه، 291.

هذه القيادة بتنوع خلفية أتباعهـا مـن ناحيـة، وبإمكانيـة ممارسـة أنشطتهم في حيز جغرافي واحد، لم تتردد هـذه القيـادة في إنشـاء مدن حديثة تستجيب لحاجة كل الفئات المكونة للجيوش الفاتحـة وليس للبدو والحضر فقط.

فلدرايتها بهذه الخلفية لم تكتف القيادة العربية باختيار مواقـع مدنها في مناطق ترفع، نسبيا، كل الحواجـز التقليديـة الـتي تقـف حائلا أمام تعاون فئات المجتمع المختلفـة، بـل، وفي سبيل تحقيـق هذا البعد التكاملي نراهـا تراعـي عمليـة التـدرج في بنـاء المدينـة ذاتها. فالمصادر تذكر بأنه وما أن ارتحل العرب عن المدائن حتـى " إستأذن أهل الكوفة في بنيان القصب". وإقدام العـرب في هـذه المرحلة على استخدام القصـب عوضـا عـن الوبـر هـو مؤشـر لـه أهميته. لأنه، وإذا ما أجزنـا الروايـات الـتي تجعـل العـرب بمنزلـة الإبل، والتي تجعل أغلبية الجيوش الفاتحة من أصـول بدويـة لكـان حريا بقيادتها_التي ترفض الإقامة بـالمدن القديمـة_ أن تبـني مدنهـا على نسق تقبله الأغلبية. ولكن المتمعن في هذه الروايـات يخلـص إلى نتيجـة مغـايرة؛ فهـذه القيـادة كـانت واعيـة، ومنـذ مرحلـة مبكرة، بأهمية البناء، والإستقرار، وهمـا مطلبـان ضروريـان لمـن إرتـأى تشـييد مؤسسـات دائمـة في الزمـان وفي المكـان أيضـا. فالمصادر تشير إلى أن القيادة العربية لم تكتف مثلا بتشييد مبـاني خاصة بالمناسك الدينية فقط، بل عملت على تشييد مباني خاصة

بالمؤسسات المالية والقضائية والسياسية. فهكذا تفكير يعكس في حقيقة الأمر نضجا في مسائل " الدولة"؛ فأهم معيار لإقامة الدولة يقول شترايز " أن ترتكز على مؤسسات دائمة، ومن الصعب إقامة أمثال هذه المؤسسات إذا كانت الأرض التي تقوم عليها تتغير باستمرار"[1].

واستخدام العرب القصب في بناء مدينتي الكوفة والبصرة كان مرحلة انتقالية ولكنها عكست من ناحية إصرارهم على وضع نواة لمؤسسات ثابتة، بثبات كيانهم السياسي، و عكست من ناحية أخرى درايتهم بفنون العمارة وتخطيط المدن، دون أن يغفلوا عن ظروف الفتح التي تلزمهم بالحل والترحال. ففي حديث البلاذري عن تمصير البصرة يقول بأن المسلمين بنوا المساكن " بالقصب، وبنى عقبة مسجدا من قصب وذلك في سنة أربع عشرة... وبنى عقبة دار الإمارة دون المسجد في الرحبة... وكانت تسمى الدهناء وفيها السجن والديوان، فكانوا إذا غزوا نزعوا ذلك القصب وحزموه، ووضعوه حتى يرجعوا

1 شترايز، جوزيف، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة. ترجمة محمد عيتاني، بيروت، دار التنوير، 1982، 9؛كما أنه بالإمكان الإستشهاد بفصل ابن خلدون"في أنه اذا استقرت الدول وتمهدت قد تستغني عن العصبية". ففي هذا الفصل يوضح ابن خلدون كيف أن استقرار الكيانات السياسية واستمراريتها ينتجان في خاتمة المطاف علاقات جديدة غير العلاقات المبنية على العصبية، علاقات تجعل الناس يقاتلون من أجلها " قتالهم على العقائد الإيمانية" المقدمة، 204.

من الغزو، فإذا رجعوا أعادوا بناءه"[1]. وحين تـأكد الفتـح، تقـرر القيادة العربية استخدام الطوب. هذا وعلى الرغم من أن الروايـة التي ننقلها عن الطبري تفيد بأن اسـتخدام الطـوب كـان بسـبب قابلية القصب للاشتعال، فإنها لا تنفي المرحلية المقترحـة في هـذه الدراسة. فاستخدام الفاتحين الأول للقصـب كـان سـابقا لعمليـة التمصير. وسواء حدث حريق المدينتين أو لم يحدث فـإن اللجـوء إلى استخدام الطوب في بناء مؤسسات المدينة المختلفة كـان أمـرا حتميا. وبصرف النظر عن السبب الحقيقي وراء هذا التغيير، فـإن المتمعن في التفاصيل الـتي تضمنتهـا روايـة الطـبري يخلـص إلى أن المرحلة عندئذ أصبحـت تسـمح ليـس فقـط بالبنـاء بـاللبن، بـل وبتخطيط شوارع وأزقة المدينتين. يقـول الطـبري بأنـه وبعـد أن وقع الحريق بالكوفة والبصـرة بعـث" سـعد منهـم نفـرا إلى عمـر يستأذن في البناء باللبن... فقال (عمر بـن الخطـاب) افعلـوا ولا يزيـد أحـد على ثلاثـة بيـوت ولا تطـاولوا في البنيـان"[2]؛ كمـا خططت "الشوارع فجعلوا عرض شارعها الأعظم سـتين ذراعـا، وجعلوا عرض ما سـواه مـن الشـوارع عشـرين ذراعـا، وجعلـوا

---

[1] البلاذري، فتوح البلدان، 327-328.

[2] الطبري، تاريخ الأمم والملوك، المجلد الثاني، 111.

عرض كل زقاق سبعة أذرع، وجعلوا وسط كل خطة رحبة فسيحة لمربط خيلهم وقبور موتاهم[1] "

هذا وإن كانت المصادر العربية لا تشير صراحة إلى هذه المرحلية في سياق تطرقها إلى بناء المدن العربية الأخرى في مرحلة الفتوحات، فإن الأمر الأكيد هو أن القيادة العربية كانت قد التزمت بهذه الاستراتيجية أينما حلت. فالسواد الذي شهد قبل غيره مولد العديد من المؤسسات كان، وفي أغلب الأوقات، النموذج الذي يحتذى به في بقية أرجاء المناطق المفتوحة.والقياس على ما جرى في السواد هو أمر تكاد تجمع عليه آراء مؤرخي الإسلام وفقهائه.لذلك فلا يستبعد المرء أن تتبع القيادة العربية استراتيجية "المرحلية" ذاتها والتي كان من بين أهم أهدافها التأكيد على ضرورة بناء مدن تحتضن كيانا سياسيا موحدا، يرعى مصالح ونشاطات فئاته المختلفة، والأهم من ذلك يستهجن مدن الأنظمة المنهارة[2].

---

1 عثمان، محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، الكويت، عالم المعرفة، 1988، 65؛ ولمزيد من التفاصيل حول تنظيمات عمر بن الخطاب الخاصة بمدن الإسلام الأولى، مدينة الكوفة على وجه التحديد، أنظر : Djait , H . al- Kufa Naissance de la ville Islamique, Paris,Maisonnaive& Larose ,1986.

2 من أجل تفاصيل حول استخدام القيادة العربية في بلاد المغرب للاستراتيجية نفسها نسبيا بإمكان القارىء العودة إلى عملنا : مقدمة في تاريخ المغرب الاجتماعي والاقتصادي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1996، ص ص104–112.

وعلى الرغم من أن (M.Lombard) ضمن في عمله القيم "الإسلام في مجده الأول" العديد من التفاسير الموضوعية للإسلام والمسلمين، غير أن وقوعه هو الآخر تحت مظلة التفسير الداعي لثنائية المجتمع العربي، جعله يفسر عزوف أغلبية العرب عن الإقامة فى المدن القديمة من منطلق عدم قابليتهم للانصهار؛ فالعرب الفاتحون، يقول لومبار " لا ينصهرون بسرعة في جموع سكان الحواضر ذوي الحضارة المتفوقة.وكذلك كان العرب ينزلون في المدن، أو في ضواحي المدن التي سرعان ما تشكل نواة لمدن أخرى، مثل الكوفة، والفسطاط، والقيروان. وهذه الظاهرة تفسرها ضرورة المحافظة على نمط الحياة العربية.بميل سكان الحواضر العرب إلى التجارة، وما يشعر به البدوي من إغراء المدينة، وكل ذلك مع الكره الشديد للأعمال الزراعية وللاستقرار في المناطق الريفية. فإن جميع عناصر العرب الفاتحين كانت تُواقة إلى الاستمتاع بما توفره حياة المدن من المسرات. ولكن العناصر التي لم تكن قابلة للانصهار، سرعان ما تندفع نحو الصحراء ومناطق الرعي، وأحسن مثال لهذه العناصر، هم بنو هلال الذين يتسللون من صحراء الجزيرة العربية إلى سيناء في المرحلة الأولى، ثم من سيناء إلى برقة وبقية بلدان المغرب في المرحلة التالية" 1.

---

1 لومبار، موريس، الإسلام في مجده الأول (من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجري) ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، الداو البيضاء، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1990، 11.

والحديث عن تنوع حياة العرب الاجتماعية وما يطرحه من إشكاليات يطول، ولا يمكن الفض فيه بهذه السهولة، ولكنها مساهمة متواضعة أردت من خلالها لفت النظر إلى الكيفية التي تناول بها الباحثون موضوع البداوة؛ وهو تناول، في تقديري، غير منصف لحضارة العرب والمسلمين؛ فهذا البعد " المأزقي " إن صح القول، والذي يدعو صراحة إلى تقسيم المجتمع العربي إلى أغلبية من البدو النهابين غير القابلين للانصهار، وفي ذلك تلميح لإستقلاليتهم غيرالمحببة لتطلعات الغرب لمرحلة الاستعمار خاصة، وإلى أقلية وديعة "docile" من الحضر قابلة للانصهار. لذلك فإنني أعتقد بأنه من الضروري أن لا يقفل باب الاجتهاد في هذا الموضوع، وأن يقوم الدارسون المهتمون بتاريخ العرب الاجتماعي والاقتصادي بدراسة ظاهرة البداوة مثلا من زاوية غير زاوية ثنائية بداوة-حضارة التي تضمنتها الأعمال العربية الأولى، وأكدتها التفاسيرالغربية من منطلق يستبعد التكامل ويؤكد سعي هذا النمط أو ذاك إلى نفي الآخر. كما يقع على هؤلاء عبء دراسة كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع البدوي دراسة دقيقة ومفصلة. وبعد الانتهاء من هذا العمل، قد يكون باستطاعة هذا التيار أو ذاك اقتراح تفسير أكثر دينامية، والأهم من ذلك أكثر قدرة على مواجهة التفاسير التسطيحية والتبسيطية. ومع ذلك، فإنه وإذا ما أكدت هذه الدراسات، في

المستقبل، النتائج نفسها والتي تحمل البدو بمفردهم مسؤولية تخريب مؤسسات العالم المتحضر تارة، وتخلف الأمة العربية في كل العصور تارة أخرى، علينا عندئذ، وعندئذ فقط قبول هذه الأحكام والتعامل معها كحقيقة لا يجوز تجاهلها.

الفصل الثاني

أولوية العامل التجاري

إن الأعمال الأجنبية التي أولت أنشطة العرب التجارية بصفة عامة، ومكة/قريش بصفة خاصة كل العناية والاهتمام هي أعمال كثيرة، ومتنوعة.فالأنشطة التجارية، أو تجارة العبور، كانت حسب اعتقاد هؤلاء بمثابة كلمة السر التي تفتح بمفردها أبواب هذا التاريخ الموصدة، والقادرة أيضا على إضفاء أبعاد ديناميكية ترقى بمستوى هذا التاريخ إلى مستوى تاريخ بقية الشعوب. لذلك سعت هذه الأعمال، بالإضافة إلى بعض الأعمال العربية، إلى توظيف كل "الوثائق" التي بإمكانها إظهار هذا التاريخ في مظهر يليق بالحيز المكاني والزماني اللذين احتلتهما الحضارة العربية الإسلامية طوال العصر الوسيط.فكان أن استشهدت ببعض الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية التي تضمنت أوصاف التاجر والتجارة، فضلا عن التصانيف المختلفة التي وضعها الجغرافيون، وعلماء الأنساب/الطبقات.غير أن المتصفح لهذه الأعمال يلاحظ أولا ندرة إنتاج الباحثين العرب مقارنة بوفرة الأعمال الغربية؛ ويلاحظ ثانيا أن أغلبية المصادر العربية الأولى حققها، وأولها أيضا، أوروبيون! لذلك فإن الكتابة

في تاريخ العرب القديم أوالوسيط، حتى وإن خطت بأقلام عربية فإنها لا تزال تحمل آراء مدارس الغرب وتأويلاتهم.

فالأعمال الغربية التي سلطت الضوء على جزئية نشاط العرب التجاري لمرحلة ما قبل الإسلام مثلا تقصر دائرة اهتمامها على بلاد الحجاز متجاهلة بذلك بقية المنطقة العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط. والأعمال العربية التي إدعى أصحابها كتابة تاريخ العرب الوسيط من منطلق شمولي اقتصرت دائرة اهتمامها على هذا الجناح أو ذاك من المنطقة العربية دون الالتفات إلى الجناح الآخر! واللافت للنظر أن التفاصيل التي تناقلتها الأعمال الغربية الحديثة ورددتها بعض الأعمال العربية المعاصرة اعتمدت في المقام الأول على تأويلات الأب (Lammens).[1] هذا وأن لم تعد تأويلات هذا الأخير تلقى الاهتمام والترحيب اللذين سبق وحظيت بهما، وذلك بسبب أن لامنس يصر على اعتبار استنتاجاته هي استنتاجات أكيدة ونهائية، فإن المهتم بتاريخ العرب الوسيط يرى بأن تفاسيره تبناها عدد لا بأس به من الباحثين الغربيين وغير الغربيين نخص بالذكر منهم (M.Watt) و

1 فيما يتعلق بتأويلات لامنس يمكن للقارىء مراجعة أعماله التالية :

- la Mecque a la veille de l'hegiere;la cite arabe de Taif;la republique marchande de la Mecque vers l'an 600 de notre ere.

(M.J.Kister) و (F.M.Donner)والباحث العربي عبد الحي شعبان[1].

واهتمام الباحثين المحدثين بأنشطة العرب التجارية لم يقف عند هذا الحد، أي حد إبراز النشاط التجاري وأولويته، إذ نرى بعضهم، وأعني بذلك أنصار التفسير المادي، لا يكتفون بتأكيد أهمية التجارة في حياة عرب ما قبل الإسلام[2]، بل يزعمون بأن ازدهار هذا النشاط أدى إلى قيام "طبقة رأسمالية" ساهمت في

---

[1] إن تأويلات الأب لامنس التي تبناها هؤلاء تم إبرازها في الأعمال التالية:
M.Watt, Muhammad at Mecca, Oxford,1953; Muhammad at Medina ,Oxford, 1965; M.J.Kister, Mecca and Tamim (aspect of their relations) In J.E.S.H.O 1965; " some reports concerning Mecca from Jahilya to Islam" In J.E.S.H.O 1972; F.M.Donner "Mecca's food supplies and Muhammad's boycott " In J.E.S.H.O,1977;M.A.Shaban. Islamic history. a new interpretation.vol.I,Cambridge, 1971.

[2] هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات الحديثة رفضت هذه الرؤية وراحت تؤكد بأن اقتصاد بلاد الواحات سواء في المشرق أو في المغرب لم تكن تعتمد على التجارة.فبالنسبة للمشرق تذكر باتريشيا كرون بأن حجم تجارة مكة كان هامشيا، كما أن الشهرة التي يعتقد بأن مكة استمدتها من تجارة البخور والتوابل، هو إدعاء ليس له أساس من الصحة أنظر:

P.Crone .Meccan trade and the rise of Islam.Basil Blackwell,1987

أما بالنسبة لنشاط مغاربة الداخل التجاري فقد كان حسب اعتقاد سوانسون هامشيا.وهامشية هذه التجارة في رأيه أن تجارة العبور التي يشرف عليها ويديرها ابناء المنطقة لم تكن مهمة بالنسبة للإمبراطورية الرومانية؛أنظر:

J.Swanson "The Myth of the trans-saharan trade during the Roman era" In the Int.J.of African historical studies,vol,8.1975.

قيام الإسلام وانتشاره! فقيام الإسلام أولا ثم نجاحه فيما بعد بزعم كل من لامنس وهارتمان يعود الفضل فيهما إلى نجاح الرأسمالية في الجزيرة العربية" فجيش محمد كان يتكون من مقاولين رأسماليين كان قد حثهم محمد، المقاول الأول، على استثمار أموالهم في عمليات الفتح المربحة [1]."هذا وأن كنت لا أتفق وهذا التفسير فذلك ليس بسبب موقف هؤلاء السلبي من الإسلام ومن شخص النبي محمد_ صلى الله عليه وسلم_ فحسب، بل وبسبب غياب الموضوعية والإلتزام العلميين.ودون الدخول في تفاصيل لم يعد يجهلها حتى طلاب المراحل الأولى من التعليم الأساسي، فإننى سأكتفي بالملاحظة التالية، وهي أنه وحتى وفاة الرسول لم تتجاوز عمليات الفتح بلاد الحجاز! أما فيما يتعلق بأغنياء قريش، ألد أعداء الرسول، فإنهم لم يلتحقوا عمليا بالجيوش الفاتحة، و لم يستثمروا أموالهم في عمليات الفتح إلا في خلافة عثمان بن عفإن، أما فى عهدي الخليفتين أبى بكر وعمر فإن استثماراتهم كانت محتشمة.

---

[1] نقلا عن:

M.Rodinson,Islam and capitalism.trans.by, Brian Pearce.Univ. of Texas Press.Austin,1981,255

هذا وتجدر الإشارة إلى أن رودنسون الذي شكك في رواية لامنس لم يرفضها كلية.

فالتجارة كانت وبحق من أهم ركائز اقتصاد بلاد الحجاز لمرحلة ما قبل الإسلام[1]. كما أن الوضع" الأخلاقي" أن صح القول الذي كانت عليه بلاد الحجاز كان حافزا رئيسا شجع تجار مكة بالخصوص على أن يؤدوا دورا متميزا في اقتصاد المنطقة وسياستها؛ غير أن الوضع تغير لا محالة بعد ظهور الإسلام وانتقال المسلمين إلى المدينة.لذلك وحتى وأن زكى الرسول التجارة" تسعة أعشار الرزق من التجارة"، فإن تحريم الربا، على حد تعبير أحد الباحثين العرب، كان قد عرقل أعمال البنوك

---

1 غير أن التجارة لم يحتكرها، وكما لمحت إلى ذلك العديد من الأعمال الغربية، سكان المدن فقط ؛فلقد كان للبدو أيضا نصيبهم من هذا النشاط.فبالإضافة إلى استغلال تجار المدن لمعرفة هؤلاء بالصحراء، فضلا عن امكانية استخدامهم في خفارة قوافلهم، فإن عمليات حل البدو وترحالهم المستمرة، وحبهم للمغامرة أهلتهم لممارسة التحارة بنجاح.لذلك، ومن هذا المنطلق يكون النشاط التجاري أحد أهم مناطق تعاون النمطين البدوي والحضري وتكاملهما.وهذا التكامل، والذي يلامس مناطق أخرى من أنشطة العرب سيتم تناولها في دراسة قادمة، جعلني أكتفي بعرض أهم مقومات النشاط التجاري، وأقلع عن نقد هذا التيار؛ فبالإضافة إلى أنني أتعاطف معه وللاعتبار السابق، وهو تعاطف مبني على معطيات لعل أهمها على الإطلاق، حيوية هذا النشاط ودوره في نقل المجتمعات من حالة السكون إلى حالة الحركة، فإنني أرجو من تعاطفي هذا والمبني على تكامل نشاطي البدو والحضر، أن يحث غيري من الباحثين على إعادة النظر في تاريخنا الوسيط من منطلق اقتصادي ؛ منطلق سوف لن يخرج هذا التاريخ من حيز اللامفكر فيه فحسب، بل وسيمكن غيرنا من إعادة النظر في العديد من مؤسساتنا السياسية، والتي يتوقف تطورها علىتطور البحث في مؤسسات هذه الأمة الاجتماعية والاقتصادية.

والإئتمان[1]، وبالتـالى كـان مسـؤولا عـن إجهـاض ظهـور طبقـة رأسمالية عربية في القرن الأول للإسلام.كما يجدر بنا أن نذكر في هذه العجالة بأن التحـايل مثـلا علـى مشـكلة الربـا وغيرهـا مـن المشاكل المالية، التي أفرزها تطور السوق في فترة لاحقـة، لم يتـم التعرض إليها لا في عصر النبوة ولا حتى في عصر بـني أميـة، بـل كان عليها أن تنتظر عهد بـني العبـاس.ففـي هـذه المرحلـة يقـول الـدوري خففـت هـذه المشـكلة " بطريقـين: الأول هـو أن الصرافـين، وأصحـاب البنـوك كـانوا بالدرجـة الأولى مـن غـير المسلمين؛والثاني هو أن توسع العلاقـات والحاجـات الاجتماعيـة ونموها دفع الفقهاء إلى إيجاد وسائل مشروعة للخلاص مـن هـذه المشكلة. فالشيباني في كتابه" المخارج من الحيـل" يسـمح عمليـا ببيع البضائع دون رؤيتها، وأجاز التأخير في الدفع، ونقل الديون، وتخفيف الدين في حالة الدفع المعجل، والدفـع بأقسـاط، والأهـم من ذلك أجاز أخذ الفائض[2]."

ولكن، وعلى الرغم من مبالغة هذه الأعمال وغيرها في تقديـر أهمية النشاط التجاري بالنسبة لسكان الحجاز، فإن الجميع يكاد يتفق على أولويته؛ هو أمر يسترسل هؤلاء تزكيه الآثار والأخبـار

---

[1] العلي، صالح أحمد.التنظيمات الاجتماعيـة والاقتصاديـة في البصـرة في القـرن الأول الهجري.بغداد، مطبعة المعارف، 1953، 187.

[2] الدوري، عبد العزيز، تـاريخ العـراق الاقتصـادي في القـرن الرابـع الهجـري، بيروت، دار المشرق، 1974، 121.

من ناحية، وتعددية المؤسسات وتنوعها من ناحية أخرى.فمؤسسة المضاربة /القراض، السابقة مثلا للإسلام، تعد صيغة أساسية لحشد الموارد النقدية والسلعية مع المهارة، وهو أمر لا بد منه لأية أنشطة تجارية موسعة[1].وظهور هذه المؤسسة، وغيرها في الحجاز خاصة كان لا بد أن ينتج مؤسسات سياسية تضفي الشرعية على هذا التجمع في الداخل، وأحلافا مع الخارج تؤكد سيادته الداخلية، والخارجية.فمؤسسة الملأ مثلا، والتي تضم بين صفوفها أشراف القوم ووجوههم هي " المظهر الأول لتجلي سيطرة قريش بشكلها الذي يمكن تسميته، في لغة عصرنا، بالشكل السياسي؛فهو، أي الملأ، يمثل آنئذ البذرة الجنينية للدولة، أي المؤسسة السياسية للطبقة التي تهيمن على مجالات النشاط الاقتصادي في المجتمعات الطبقية"[2]. وبالإضافة إلى مؤسسة الملأ، تؤدي دار الندوة دورا لا يقل أهمية عن بقية مؤسسات قريش. ففي دار الندوة " يكون أمر قريش كله، وما أرادوا من نكاح، أو حرب، أو مشورة في ما ينوبهم... ولا

---

[1] حول مواضيع المضاربة / القراض وغيرها من المواضيع المتعلقة بعديد المؤسسات التجارية أنظر:أبراهم يودوفيتش، الشركة والربح في الإسلام خلال العصر الوسيط.نقله إلى العربية محمود أحمد أبوصوة، فاليتا، منشورات الجا، 1999.

[2] مروة، حسين، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، بيروت، دار الفارابي، الجزء الأول، 1988، 231.

تخرج عير من قريش فيرحلون إلا منها ولا يقدمون إلا نزلوا فيها[1]".

هذا فيما يتعلق بأهم مؤسسات قريش الداخلية المختلفة لمرحلة ما قبل الإسلام؛ وحتى تكتمل هذه السيادة الداخلية كان على الملأ أن يبادر بإبرام اتفاقيات تجارية مع "الدول الكبرى" تحمي مصالح قريش الاقتصادية، وتظهرها أمام بقية القبائل العربية بأنها الأكثر قدرة على قيادتهم وتمثيلهم.وفي سياق حديث ابن سعد عن مكارم هاشم بن عبد مناف ومناقبه أفاد بأن هذا الأخير " أخذ الحلف لقريش من قيصر لأن تختلف آمنة، وأما من على الطريق فألفهم على أن تحمل قريش بضائعهم ولا كراء على أهل الطريق، فكتب له قيصر كتابا، وكتب إلى النجاشي أن يدخل قريشا أرضه، وكانوا تجارا [2]."هذه في عجالة بعض

---

[1] يذكر الحموي بأن قصي بن كلاب بن مرة هو الذي أحدث دار الندوة بمكة، وهي " دار كانوا يجتمعون فيها للمشاورة" أنظر معجم البلدان، الجزء الثاني، 423؛ كما ذكر جواد علي كيف كانت تجري في دار الندوة عقود الزواج والمعاملات" فهي دار مشورة ودار حكومة في أن واحد يديرها الملأ" أنظر المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت، دار العلم للملايين، 1980 الجزء الرابع، 47.

[2] ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ، الجزء الأول، 78؛ كما أكدت المصادر، من ناحية أخرى، بأن الإيلاف القرشي " استطاع أن يتكيف مع المؤسسات الدينية، والاجتماعية التي كانت قائمة في مكة وأن يدرجها في منظومته، وأن يضيف إليها مؤسسات أخرى مثل الحماسة، لتنتظم معا في تشكيل ديني وسياسي واقتصادي واسع انصهرت فيه جهود القبائل العربية، من غير قسر أو قهر عسكري. فكان الأنتظام الديني والسياسي والاقتصادي هذا أضمن للتجارة المكية وقوافلها من أية قوة عسكرية يمكن أن تمتلكها أية دولة "أنظر، فكتور سكاب، إيلاف قريش، 286.

مؤسسات بلاد الحجاز الاقتصادية/ السياسية والتي كان لها الفضل، ضمن عوامل أخرى، في تأكيد أهمية النشاط التجاري في حياة عرب الحجاز لمرحلة ما قبل الإسلام، وهو نشاط سوف لن يتضرر بقدوم الإسلام؛ وحتى تكون رؤيتنا شاملة لجناحي المنطقة العربية قبل ظهور الإسلام وبعده أرى من المناسب التطرق لهذا النشاط في بلاد المغرب.

بادىء ذي بدء إن ما يلاحظه الباحث على المصادر المغربية أنها تتحاشى الحديث عن مؤسسات سكان المغرب الداخل وأنشطتهم لمرحلة ما قبل الإسلام، وذلك لأسباب كنت قد بينتها في غير هذا المكان؛[1] لذلك، وكما كان الحال في المشرق، حيث بادرت المدرسة الغربية إلى تحقيق المصادر العربية ونشرها، فضلا عن تأويل تاريخ المشرق، وإقامة مؤتمرات خاصة تعقد مرة كل سنة، فإن الحالة نفسها تكررت في بلاد المغرب، ولكن بمسحة يغلب عليها التأثير الفرنسي.تبعا لذلك فإننا ملزمون باستشارة هذه الأعمال خاصة تلك المتعلقة بالتجارة وبأهميتها في اقتصاد المغرب، مغرب بلاد الواحات.

يقول مؤلفو كتاب الجزائر بأن تطور الإنتاج الزراعي فوق جبال المغرب، وفي بعض واحاته كان قد حفز التطور التجاري. هذا وتجدر الإشارة، يسترسل هؤلاء، بأن النشاط التجاري في

---

[1] أبوصوة، محمود أحمد، مقدمة في تاريخ المغرب الاجتماعي والاقتصادي، مالطا، منشورات إلجا 1997.

هذه المنـاطق الـذي يعـود إلى مرحلـة موغلـة في القـدم، لم يـورد إليها، والأهـم من ذلك أنه لم يتأثر كثيرا بقدوم منافسين أفذاذ من أمثال التجار الفينيقيين[1]؛ دون أن ننسى البديهية التاليـة وهـي أن التأثير الفينيقي/ القرطاجي كان مقتصرا علـى المنـاطق السـاحلية. لذلك، وإذا ما التزمت مـدن السـاحل المغربـي، وبحكـم وقوعهـا تحت وصاية قرطاجة ورقابتها، فـإن بـلاد المغـرب الداخـل/بـلاد الواحات كانت مستقلة عـن "حكومـة " قرطاجـة وغـير ملتزمـة بدفع الضرائب لهـا، مكتفيـة بعقـد بعـض الاتفاقيـات الـتي تخـدم مصالحها، لذلـك " لم يكـن البـاعث علـى التدخـل الرومـاني في إفريقية بعد الحرب البونيقية الثانية وتدمير قرطاجنة سنة 146 قبـل الميـلاد، الرغبـة في سـحق المنـافس القديـم والقضـاء عليه قضـاء نهائيا، بقدر ما كان الخوف من أن تقوم علـى أنقـاض قرطاجنـة التي تم إذلالها سياسـيا وعسـكريا، سيادات وطنيـة. وهـي نفـس المخاوف التي حملت روما فيما بعد على بسـط سـيادتها المباشـرة على إفريقية، وكل الأقاليم التى تمتد من طنجة إلى سرت "[2].

ولكن محاولات روما هذه ومسـاعيها اقتصـرت، كمـا يذكـر النص، على المناطق السـاحلية، أمـا بـلاد الواحـات، أي المغـرب

---

[1] Y.Lacoste,A.Noushi,A.Prenant. L'Algerie passe et present, Paris,editions sociales,1960,76.

[2] روسى، أتورى، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911. تعريب خليفـة التليسـى، بيروت، دار الثقافة، 1974، 32.

الداخل فإن طموحات روما وأمانيها في ضمه باءت بالفشل، إذ ظل هذا المغرب يدار من قبل رؤساء قبائله، وبعض ملوكه، معتمدا في ذلك على ما تدره عليه تجارة العبور من فوائد.فسكان هذه المناطق يقول (Andre) كانوا قد اشتهروا منذ القدم بكفاءاتهم في التجارة، وبقوة فائقة في التفاوض[1].كما يذكر (Mauny) بأن الرومان لم يدنوا " رسميا " من الصحراء، بل ومن المشكوك فيه أيضا أن قام بعض الأفراد/ التجار الرومان بالتوغل داخل هذه المناطق[2]. فالصحراء، والمسالك الصحراوية خاصة، تقول هذه الدراسات، كانت أهم مجالات سكان الواحات، لذلك فالرأي السائد بين الباحثين هو أن قيام الإمارات المحلية في المغرب الداخل، والتي تشبه في الشكل والمضمون كيانات بلاد الحجاز، مكنها من السيطرة على تجارة العبور التي قاموا فيما بعد باحتكارها.ففي العصر الروماني تفيد بعض الأعمال بأن المغرب الداخل كان يزخر بالأسواق المشيدة، أي التى تقع داخل المدن/القرى، وبغير المشيدة، أي تلك التي تقع في الأطراف.كما تفيد بأن العديد من هذه الأسواق كانت، بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية، تعقد مرتين في الشهر القمري، وهذه عادة فيما يبدو

---

[1] P.J.Andre, L'Islam et les races.Paris, 1922, vol.II, 110.

[2] R.Mauny " Une route prehistorique a travers le Sahara occidental "In Bulletin de l'Institut francais d'Afrique noire.Tome,lx,no,14,1947,342.

من أصل مشرقي[1]. كما أفادت بعض النقـوش الأثريـة "Grafitti" التي قام بعض المؤرخين الغربيين بفك رموزهــا، والتعليـق عليهـا، بأن التجارة لم تكن وراء استقرار هذه المنطقة وتصديها لمحاولات أسياد الشمال التوسعية فحسـب، بـل كـانت قـد مهـدت لقيـام مؤسسات دعمت بدورها حياة المنطقة الاقتصادية والاجتماعية.

وحيث إن أغلبية الأعمال الغربية، لمرحلة الاسـتعمار خاصـة، كانت قد تناولت بالدراسة والتحليل أيضا العديد من المؤسسات المغربية من وجهة نظر يغلب عليها طـابع التعـالي، وذلـك بـروح العصر الذي هيمنت فيه مبادىء وأفكـار مهمتهـا تـبرير أهـداف المستعمر وتمريرها، فإن الباحث مطـالب بـأن يـأخذ حـذره عنـد تعامله معها.وهذا الحذر، ولكنه من منطلق مغاير، ينسحب أيضـا علىالعديد من النصوص العربية الأولى. فهذه الأخيرة، وبالإضافة إلى كونها تشكو من عيوب منهجيـة عديـدة لا يتسـع المجـال إلى الخـوض فيهـا، فـإن المعلومـات الـتي تتضمنهـا هــي في غايــة الاختصار.مع ذلك، فإن قربها النسبي من أحداث القـرن السـابع الميلادى/الأول للإسلام، من ناحيـة، وتغطيتهـا لبعـض الجوانـب التي أغفلتها الأعمال الأجنبيــة الكلاسيكية، مـن ناحيـة أخـرى، جعلت من تلميحاتها التي تضمنتها روايات الفتح، مصدرا مهمـا

[1] R.Shaw "Rural markets in north Africa and the political economy of the roman Empire" In Antiquite africaine, T, 17, 1981, 46.

بالإمكان الإستعانة به في التعرف على بعض المؤسسات المغربية لمرحلة ما قبل الإسلام. فالباحث، إذا ملزم باستشارتها والأهم من ذلك، باستنطاقها، دون أن تغيب عن ذهنه ، بطبيعة الحال، فكرة أن تاريخ المغرب لمرحلة ما قبل الإسلام لم يشكل أحد محاور اهتمام المصادر العربية/المشرقية، لذلك فإن التلميحات التي تخللت رواياتها لا تكفي بمفردها حاجة السائل/ الباحث. ولكن، وعلى الرغم من كل هذه النواقص، فإن تلميحات الأعمال العربية الأولى تظل على درجة كبيرة من الأهمية.والأهمية التي يعلقها الباحث على هذه النتف المتعلقة بمؤسسات المنطقة لمرحلة الفتح تكمن في أن التغيرات كانت، وبحكم طبيعة العصر، بطيئة. لذلك فمن غير المستبعد أن تشابه مؤسسات المغرب في مرحلة الفتح، مؤسساته لمرحلة ما قبل الإسلام.فابن عبد الحكم يذكر بأن المغرب الداخل، أي بلاد الواحات، كان يتمتع إبان سنوات الفتح بنظام ملكي يكفل له أمنه واستقراره. فهذا المصدر، وغيره من المصادر العربية الأولى، تفيد بأن عقبة بن نافع كان قد توغل إلى جنوب البلاد، فوصل إلى مدينة ودان حيث قام بأسر ملكها. كما أفاد المصدر نفسه بأن الأمير عقبة سار بعد ذلك إلى مدينة جرمة، قصبة فزان العظمى، حيث أساء معاملة ملكها الذي نفاه إلى المشرق[1].

---

[1] ابن عبد الحكم، عبد الرحمن، فتوح مصر والمغرب، الجزائر، 1961، 263.

والحديث في حقيقة الأمر عن التجارة كنشاط اقتصادي مهم في حياة عرب ما قبل الإسلام، يقول أنصار أولوية النشاط التجاري كان نتيجة لعدة معطيات، لعل من أهمها العوامل الطبيعية، والإستراتيجية، والنفسية.فبادىء ذي بدء، يقول هؤلاء، علينا أن نتذكر بأن مكة، وبلاد الواحات بصفة عامة، كانتا تشكوان من ندرة المياه. لذلك فالتوجه نحو ممارسة النشاط التجاري، بالإضافة إلى عوامل أخرى، قد يكون من أهمها موقع هاتين المنطقتين، مكن سكانهما من أن يؤدوا دور الوسيط بين مناطق " المواد الخام" وبين المناطق المستهلكة. والدارس لحياة العرب الاقتصادية لمرحلة ما قبل الإسلام يرى كيف أنهم برعوا في التعرف على مناطق المواد الخام والحصول عليها بأسعار زهيدة، ليقوموا ببيعها فيما بعد في مناطق نائية يكون الطلب عليها مرتفعا. وهذا ما عبر عنه كاهين الذي استند، بالخصوص إلى عمل الجاحظ " التبصر في التجارة" وعمل أبي الفضل الدمشقي "محاسن التجارة". فاقتصاد العرب "الجاهلي" والإسلامي، على السواء، كان بالدرجة الأولى اقتصاد مضاربة، واقتصاد اقتناء " فما أعنيه باقتصاد المضاربة (يقول كاهين) هو أن هدف التجار يقوم أساسا على شراء سلع بأسعار منخفضة، ليقوموا فيما بعد ببيعها في مكان آخر وبهامش كبير من الربح؛أما فيما يتعلق باقتصاد الاقتناء فإنني أعني به التالي، وهو أن

هدف هذه الدول، والأرستقراطية المنتفعة من التجارة، هو التزود بالسلع التي تدعم نفوذها، وتلك التي تجعل الحياة أكثر متعة.وهذه في الغالب لا يتحصلون عليها في بلدانهم، لذلك فهذا الاقتصاد لا يساعد على تصريف الإنتاج"[1]. ومقترح كاهين الذي يضع يده على أحد أسباب اضمحلال اقتصاد العرب التجاري في نهاية العصر الوسيط، كان قد ترك المجال لأوروبا التي لم تكتف بالسيطرة على التجارة، بل راحت تعمل على دعم إنتاجها المحلي وتنويعه. إلا أن وجهة نظر المؤلف هذه لا تلغي تزكيته هو الآخر لعامل أولوية نشاط العرب التجاري؛ ففي مستهل مقالته يفيد بأنه وبصرف النظر عن الحيز الذي يشغله الاقتصاد التجاري، فإنه من المؤكد أن هذا الاقتصاد كان يميز العالم الإسلامي عن أوروبا[2]. من ناحية أخرى، أن وجهة نظر

---

[1] C.Cahen " Quelques mots sur le declin commercial du monde musulman a la fin du moyen age "In studies in the economic history of the Midle east .Ed,by,M.Cook,1970,35;

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الاستشهاد بدراسة كاهين يجب أن لا تنسينا الحقيقة التالية، وهي أن اقتصاد المضاربة الذي اقترحه كاهين كان قد سبقه إليه ابن خلدون في مقدمته؛ ففي فصل يحمل عنوان " في معنى التجارة ومذاهب أصنافها"؛ يعرف ابن خلدون التجارة بأنها " محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء، أيا كانت السلع... وذلك القدر النامي يسمى ربحا... ولذلك قال بعض الشيوخ من التجار لطالب الكشف عن حقيقة التجارة: أنا أعلمها لك في كلمتين: شراء الرخيص وبيع الغالي" أنظر المقدمة، الجزء الثاني، 475-476.

[2] المرجع نفسه، 31.

المؤلف هذه، إذا ما أجيزت، فإنها تصدق فقط على نهايات العصر الوسيط حين استعادت أوروبا الغربية سيطرتها التجارية التي مكنتها من الاستحواذ على أسواق المحيط الهندي، واكتشاف العالم الجديد؛ أما فيما يتعلق بمرحلة العصور الوسطى الأولى فإن المؤلف يرى كغيره من أنصار أولوية العامل التجاري من أن التجارة كانت وبحق تمثل العمود الفقري لاقتصاد العرب.

كما أضافت بعض المراجع عاملا آخر فسر به إقبال عرب ما قبل الإسلام على التجارة؛ فإقبال العرب على التجارة يقول جواد علي يعود لكونها الحرفة الوحيدة " التي لم ينظر العربي إليها وإلى المشتغل بها نظرة استهجان وازدراء وانتقاص؛ بل اعتبرت عندهم من أشرف الحرف قدرا ومنزلة، ونظر إلى التاجر نظرة تقدير وتجلة، مع أنها حرفة مثل سائر الحرف فيها من الحيل والخداع واللعب على الناس ما في أية حرفة أخرى... ولكنها نظرة واجتهاد إلى الحياة، وظروف طبيعية جعلت العرب تجارا في الغالب، فشرفوا التجارة على غيرها من الحرف... وقد بقيت على هذه المنزلة والدرجة في الإسلام كذلك"[1] لذلك فإن المرء لا يستغرب كثرة المؤلفات عن التجارة وتنوعها، خاصة إذا ما قورنت بالأعمال التى حظيت بها الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وعلى الرغم من أن المجال هنا لا يتسع لعرض كل ما كتب عن

---

[1] علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الجزء السابع، 227–228.

هذا النشاط، فإن التنويه ببعضه في هذا السياق أراه أكثر من ضروري، إذ سيمكن القارىء، من ناحية، من الإطلاع على الحيز الحقيقي الذي يشغله هذا العامل لدى المهتمين بتاريخ العرب الوسيط، ويؤهله، من ناحية أخرى، لمتابعة النقاش المتعلق بنظام الإسلام الاقتصادي الذى ستختم به هذه الدراسة.

وحيث إن الذكر الحكيم يعد من أهم الوثائق التاريخية وأصدقها على الإطلاق، فقد نوه أنصار أولوية العامل التجاري فى حياة عرب ما قبل الإسلام ببعض ما ذكره الحق في التجارة وفي بعض مؤسسات العرب الاقتصادية التي عمل الإسلام على تنظيمها وتهذيبها. ففي سورة البقرة يقول هؤلاء يحث الحق المؤمنين على ضرورة التقيد بعديد الضوابط التي تكفل لهم حقوقهم؛ تقول الآية الكريمة " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه، وليكتب بينكم كاتب بالعدل، ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله، فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا، فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو، فليملل وليه بالعدل، واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى، ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا، ولا تسئموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند

الله، وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها، واشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد، وأن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله، ويعلمكم الله، والله بكل شيء عليم[1]."والجدير بالذكر أن هذه الآية الكريمة، والتي أكثر الباحثون من الاستشهاد بها والتأكيد عليها، كان قد نوه السرخسي، صاحب كتاب المبسوط، ببعض أبعادها الاقتصادية ؛ فاستنادا على هذه الآية الكريمة، يقول السرخسي التجارة نوعان، تجارة حاضرة، أي في مدينة التاجر نفسه، وتجارة غائبة، تكون في غير مدينته، أي نائية؛مسترسلا، بأنه ليس بوسع المرء أن يمارس النشاطين في وقت واحد. لذلك، وحتى يضع التجار حدا لهذه المشكلة استحدثوا مبدأ البيع بالتأخير، أي ذلك الذي يتعلق بالتجارة الغائبة/النائية. أما البيع نقدا فقد اقتصر على التجارة الحاضرة؛ وحيث إن التجارة الغائبة كانت أهم، فإن البيع بالتأخير كان أربح بكثير من البيع نقدا[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن الأبحاث المتعلقة بنشاط عرب ما قبل الإسلام، وفي مرحلة الدعوة والخلافة الراشدة، لم تكتف بالاستشهاد بآيات قرآنية كريمة فحسب، بل نراها تنوه أيضا

---

1 سورة البقرة، الآية 281.

2 نقلا عن:

A. Udovitch " credit as a means of investment:in medieval islamic trade "In American oriental society: Journal 87, 1967, 261-262.

بأحاديث للرسول، أو لأحد صحابته.فالنبي محمد، صلى الله عليه وسلم، وخلفاؤه الثلاثة، يقول الدوري" اشتغلوا بالتجارة، وبذلك رفعوا من شأنها في نظر المسلمين، كما وردت الأحاديث في تحبيذ التجارة. فهناك حديث يحبذ الاشتغال بالتجارة لأن "تسعة أعشار الرزق في التجارة"، ويذهب حديث آخر إلى أبعد من ذلك فيضع التاجر الأمين في مرتبة النبيين والصديقين والشهداء"[1]. كما يذهب (S.D.Goitein) إلى نفس الرأي مشيرا إل أن هذه الأحاديث/المآثر كانت قد "وردت في مجموعات الحديث القانونية التي نشرت في القرن الثالث الهجري. وهنالك المزيد من هذه الأحاديث قد تناثر خلال الأدب العام لتلك الحقبة وللقرون التالية" مضيفا بأن هذه الأعمال أخذت في تبيان كيف أن "كل الأنبياء من آدم اكتسبوا عيشهم باحترافهم بعض الحرف؛ فلقد كان آدم مزارعا، ونوح نجارا، وإبراهيم بزازا"[2].

هذا وإن كانت فكرة احتراف النبي إبراهيم، عليه السلام، لحرفة تجارة الأقمشة من عمل الأسطورة العربية/اليهودية، وكما يذهب إلى ذلك جواتيان، فإنه من الأكيد من أن تجارة الأقمشة،

---

[1] الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، 119.

[2] س.د. جواتيان، دراسات في التاريخ الإسلامي. تعريب عطية القوصي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1980، 121-122.

سواء كان ذلك بفعل تأثير هذه الأسطورة أو غيرهـا، كـانت في نمو مطرد، بحيث أصبحت في المرحلة اللاحقة مـن أهـم الأنشـطة التجاريـة وأكثرهـا ازدهـارا. فأربـاح هـذه التجـارة في العصــور الإسلامية، يقول (Ashtor)، كانت" أكبر، كمـا كـان البزازون، تجار الأقمشة، أغنى مجموعة من التجار وأعلاها منزلة... وكانت هذه التجارة إلى حد كبير عالمية، لأن الكثـير مـن بضائعهـا كـان مستوردا مـن البلـدان الأخـرى الإسلامية وغـير الإســلامية... فأصبحت ثـروات البزازين أسـطورية كمـا يظهـر عندمـا يذكـر كتاب الحوليات العرب موت تجار الأقمشة الأغنياء؛ فعندما مات عفان بن سليمان البزاز، أغنى تجار مصـر في عصـره، سـنة 936، صادر الإخشيد 100.000 دينـار مـن ممتلكاتـه[1]. غـير أن احـتراف عليـة القـوم للتجـارة في مراحـل الإسلام الأولى، أي مـن القـرن السـابع إلى القـرن العاشـر الميــلادي، وتعظيمهــم لمكانتهــا الاجتماعيـة، لم يضـف علـى التجـار المسـلمين اللاحقـين الهالــة نفسها.فمـن الناحيـة الاجتماعيـة، يقـول ابـن خلـدون، لا يرقـى مستوى التجار إلى مرتبة الأشراف والملـوك"وذلـك أن التجـار في غـالب أحوالهـم إنمـا يعـانون البيـع والشــراء، ولا بــد فيــه مــن المكايسة... وهي، أعنى خلق المكايسة، بعيـدة عـن المـروءة الـتي

[1] أ، آشتور، التـاريخ الاقتصـادي والاجتمـاعي للشـرق الأوسـط في العصــور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، دمشق، دار قتيبة، 1985، 178.

تتخلق بها الملوك والأشراف؛ وأما أن استرذل خلقه بما يتبع ذلك في أهل الطبق السفلى منهم، من المماحكة والغش والخلابة وتعاهد الأيمان الكاذبة على الأثمان ردا وقبولا، فأجدر بذلك الخلق أن يكون في غاية المذلة لما هو معروف. ولذلك تجد أهل الرئاسة يتحامون الاحتراف بهذه الحرفة، لأجل ما يكسب من هذا الخلق. وقد يوجد منهم من يسلم من هذا الخلق ويتحاماه لشرف نفسه وكرم جلاله، إلا في النادربين الوجود"[1]. كما يورد الجهشياري نصا تعود أحداثه إلى القرن الثامن حيث كانت مكانة التجار الاجتماعية فى علو مستمريؤكد فيه بدوره ضرورة ابتعاد الأشراف عن مزاولة التجارة؛ فعندما اضطر يحي البرمكي في مستهل حياته لمزاولة التجارة، نصحه أحد التجار بالابتعاد عنها، فهو شريف وابن شريف وليست التجارة من شأنه[2].

ولكن، وإذا ما تركنا هذه النصوص جانبا وطالعنا أعمالا أخرى معاصرة لمرحلة ازدهار النشاط التجارى لخلصنا إلى نتائج /وجهات نظر مغايرة؛ فإن لا يزاول الجميع هذه الحرفة، أو أن ينظر البعض إليها نظرة احتقار، فذلك وضع لا يعكس كل

1 ابن خلدون، المقدمة، الجزء الثاني، 481.
2 الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس، كتاب الوزراء والكتاب، بيروت، دار الفكر الحديث، 1988، 119.

الحقيقة إذ أن أشراف القوم لم يحتقروا، وعلى الدوام، التجارة. ففي دراسة أنجزها (Cohen)، يقول آشتور " وجد أن 66٪. من الفقهاء المسلمين في القرن التاسع هم من التجار، ثلثهم تجار أقمشة، كما توصل أيضا إلى الاستنتاج القائل بأنه لم يطرأ أي تغير في هذا الشأن بعد وصول العباسيين إلى الحكم"[1]. ليس هذا فحسب، بل أن ابن خلدون نفسه، والذي سبق وأن أدان هذه المهنة من الناحية النظرية، نراه يراجع نفسه في فصل" أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية"، معيبا على السلطان ممارسة التجارة، ليس من منطلق أخلاقي، بل من منطلق اقتصادي/سياسي بحث! فدخول السلطان في منافسة الفلاحين والتجار يسبب، حسب اعتقاد ابن خلدون، في اختلال التوازن الاقتصادي للدولة من ناحية، وفي تدني دخل التجار من ناحية أخرى. فالرعايا "متكافئون في اليسار أو متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهي إلى غاية وجودهم أو تقرب، وإذا رافقهم السلطان في ذلك، وماله أعظم كثيرا منهم... فلا يكاد أحد

---

[1] أ، آشتور، التاريخ الاقتصادي، 130؛ كما أن أهمية صناعة المنسوجات في اقتصاديات العصور الوسطى تؤكدها مراجع أخرى أخص بالذكر منها في هذا السياق مؤلف لومبار ؛ ففي كتابه هذا يذهب لومبار إلى أن حجم إنتاج الإمبراطورية الإسلامية من المنسوجات في العصور الوسطى، لم يتحقق لا في ظل الإمبراطورية الرومانية، ولا الساسانية؛ أنظر:

Les textiles dans le monde musulman VII-XII siecle,Paris, Mouton editeur,1978,15.

منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته، ويدخل في النفوس من ذلـك غـم ونكـد"[1]. كمـا تجدر الإشـارة إلى أن صـاحب " كتاب الإشارة إلى محاسـن التجـارة"، وهـو مـن مؤرخـي القـرن الخامس للإسلام، كان يـرى مـا تـراه أغلبيـة عصـره؛ فالتجـارة، حسب رأيه، تفوق غيرها من المهن، وهي " إذا ميزت مـن جميع المعايش كلها، وجدتها أفضل وأسـعد للنـاس في الدنيـا، والتـاجر موسع عليه وله مروءة... مما لم يسمع من أحد قبل النـبي، صلـى الله عليه وسلم، قوله " ما أملـق تـاجر صـدوق"[2]. لذلـك فـإنني أميل إلى الاعتقاد بأن موقف ابن خلدون الـذي سـعى إلى الحـط من شأن التجارة والتجار بصفة عامة مرده الوضع المتدنـى الـذي كانت عليه التجارة في عصره، أما في عصـور مجـد الإسـلام فـإن "عامة الناس كانوا يحترمون التجار، وحتى الأشراف كانوا بحاجة إلى إرضائهم لما عندهم من الثروات"[3].

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، 342.

[2] أبو الفضل، جعفر بن على الدمشقي، كتـاب الإشـارة إلى محاسـن التجـارة، مطبعة المؤيد، 1318هـ، 47.

[3] الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادى، 120؛ غـير أن هـذا لا ينفـي تبعيـة التجـار مـن ناحيـة للسـلطة القائمـة، وتعرضهـم، مـن ناحيـة أخـرى، لمصادرة أموالهم، وفي بعض الأحيان لأرواحهم؛ ولعل علاقة التجار الحميمـة بالسلطة كانت من بين الأسـباب الـتي حـالت دون تطـور الطبقـة التجاريـة طوال العصر الوسيط.

كما أن شيوع فكرة أولوية نشاط العرب التجاري في القرون اللاحقة لظهور الإسلام كانت قد ساهمت فيها أعمال الأدباء والرحالة والجغرافيون العرب الأوائل. وإذا كان الجاحظ أول من كتب عن التجارة " كتاب التبصر بالتجارة، الذى نسب خطأ إلى الجاحظ حسب زعم كل من كاهين[1] و(C.Pellat)[2] فإن الرحالة الذين عرفتهم البلاد العربية منذ مطلع القرن الثالث للإسلام، من أمثال اليعقوبي، وابن خرداذبة، وابن رسته، وغيرهم كثير، كانوا قد ضمنوا تصانيفهم تفاصيلا في غاية الأهمية؛وهذه التفاصيل لا تنتهي عند وصف المسالك والممالك فحسب، بل نجدها تتطرق إلى مواضيع متنوعة تغطي مجالات معرفية متنوعة؛فبين دفتي هذه الأسفار لا يكتشف الباحث فقط المراحل التي تفصل هذه المدينة/ السوق عن بقية أسواق مدن العالم، بل وسيتعرف على هوية التجار، وثقافتهم؛ ونص ابن خرداذبة الذي أنقله يؤكد كل هذه الأبعاد، بل وأكثر، لا أظنه في حاجة لتوضيح.فضمن حديثه عن مسالك التجار اليهود[3] يفيد بأن هؤلاء كانوا " يتكلمون العربية والفارسية والرومية والإفرنجية والأندلسية والصقلية، وأنهم يسافرون من المشرق إلى المغرب، ومن المغرب إلى المشرق برا وبحرا، يجلبون من المغرب

---

[1] C.Cahen "Quelques mots sur le declin commercial...

[2] C.Pellat " Le Kitab al-Tabassur bil-Tijara " In , Arabica, 1984.

[3] هم اليهود الراذانية المقيمون ببغداد، وراذان هي من قرى بغداد.

الخدم والجواري والغلمان والديباج الخز والفراء والسمور والسيوف... ثم يمضون إلى السند والهند والصين فيحملون من الصين المسك والعود والكافور... وغير ذلك مما يحمل من تلك النواحي حتى يرجعوا إلى القلزم، ثم يحملونه إلى الفرما، ثم يركبون فى البحر الغربي فربما عدلوا بتجارتهم إلى القسطنطينية فباعوها من الروم، وربما صاروا بها إلى ملك فرنجة فيبيعونها هناك، وإن شاءوا حملوا تجارتهم من فرنجة في البحر الغربي فيخرجون بأنطاكية ويسيرون على الأرض ثلاث مراحل إلى الجابية، ثم يركبون في الفرات إلى بغداد، ثم يركبون في دجلة إلى الأبلة ومن الأبلة إلى عمان والسند والهند والصين كل ذلك متصل بعضه ببعض"[1]. هذا وتجدر الإشارة إلى أن التجارة العالمية لم تكن مقصورة على الأقليات التي عاشت بين ظهراني المسلمين؛ فالتجار المسلمون كانوا قد برعوا بدورهم في تجارتي البر والبحر العالميتين؛ ولكن، وبسبب غياب نص عربي شامل يتناول حركة المسلمين التجارية، استخدم هذا النص الذي يلقي المزيد من الضوء على بعض ملامح تطور تجارة المسلمين العالمية في العصور الوسطى. لذلك فالاستشهاد بيهود بغداد لا يعني، وكما تلمح إلى ذلك كل أعمال المؤرخين اليهود المعاصرين،

---

1 ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، المسالك والممالك، بيروت، دار التراث العربي، 1988، 131-132؛

انفرادهم بتجارة دار الإسلام العالمية؛ فالتجار المسلمون، وكما يشير إلى ذلك المسعودي" كانوا ينقلون التجارة من بلد إلى بلد، بين شواطىء فارس وسواحل افريقيا والحبشة واليمن، وسواحل الهند والصين، وسائر المشرق.ويقطعون صحارى خراسان وتركستان وأرمينية وأفغانستان والهند والشام ومصر والسودان وافريقية والأندلس في نقل أصناف التجارة، كأنهم هم وحدهم تجار الأرض"[1]؛ وبالإضافة إلى هذه المعلومات القيمة والتي لا يمكن لأي باحث يسعى إلى إثارة أحد مواضيع تاريخ العرب الوسيط التجارى أن يستغني عنها، فإن هذه الكتب تكاد لا تخلو من معطيات بعضها كمي وبعضها الآخر كيفي تلقي مجتمعة المزيد من الضوء على المؤسسات التجارية المهمة التي كان التجار يحسنون توظيفها في أعمالهم المحلية، و"العالمية"؛ ولإبراز الحيز الحقيقي لبعض هذه المؤسسات والتي تؤكد أكثر من غيرها أولوية النشاط التجاري بالنسبة لعرب القرون الوسطى، رأيت أن أستعرض، وبعجالة، أهمية النقود وعلاقتها المباشرة بالتجارة.

إن المتصفح للأعمال العربية الأولى يلاحظ وفرة المعلومات ذات الصلة بالمعادن النفيسة وغير النفيسة أيضا والتي ضربها

---

1 إن هذا النص الذي أنقله عن جرجي زيدان لم يذكره المسعودي على هذا النحو ؛فالتفاصيل التي ينقلها جورجي زيدان عن المسعودي ذكرها هذا الأخير في أماكن متفرقة في كتابه "مروج الذهب ومعادن الفضة"؛ أنظر تاريخ التمدن الإسلامى، بيروت، دار مكتبة الحياة، المجلد الثاني، 559.

المسلمون الأول نقودا ذات جودة ومواصفات عالية؛ وهذه الملاحظة السريعة التي نسوقها سوف لن تتعرض لا لمصادر هذه المعادن، ولا لدراسة تطور النقود منذ أن ضربها الخليفة عبد الملك بن مروان وعربها في القرن السابع الميلادى[1]؛ فهدف هذه الوقفة هو التأكيد فقط على أن معتنقي فكرة أولوية نشاط العرب التجاري في العصر الوسيط لهم عذرهم، فالأعمال العربية الأولى لم تترك مناسبة إلا وأثارت فيها موضوع النقود؛ فجميع أصناف الجباية تقريبا تتم تسويتها نقدا؛ فزكاة أموال التاجر المسلم (ربع العشر)، وجزية المعاهد (دينار أو أكثر على كل حالم) وعشور تجار الحرب (أي عشر أموالهم)، بالإضافة لمكوس أخرى تقدر، في معظم الأوقات، نقدا. كما أن التطور الذي نتج عن اتساع رقعة تجارة دار الإسلام وتنوع نشاطها أفرز

---

[1] للمزيد من المعلومات عن مصادر المعادن الثمينة في العالم الإسلامي في العصر الوسيط، و النقود العربية الإسلامية نلفت أنتباه القارىء للدراسات التالية:
D.M. Dunlop " Sources of Gold and Silver in Islam according to al-Hamadani "In, Studia Islamica,N,8,1957; E.Ashtor, Les metaux precieux et la balance des payements du Proche Orient a la basse epoque, Paris, 1971; M.Lombard "L'Or musulman du VII au XI Siecle ", Annales, Societes, Civilisations, t, II, 1947; Monnaie et histoire d'Alexandre a Mahomet, Paris,1971;A.S. Ehrenkreutz, "Money" In Handbuch der Orientalistik, Abteilung, sechster Band, Sechster Abchnitt (Wirtschaftsge, schichte des Vonderen Orients in Islamischer Zeit) 1977; "Monetary aspects of medieval Near Eastern economic history" In Studies in the economic history of the Middle East,ed,by,M.A.Cook,London,1951.

مؤسسات مالية، أو علـى الأقـل طورهـا بحيث أصبحـت تلائـم حاجيات السوق التي لم تعد النقود بمفردها قادرة على ملاءمتهـا! وقد يستغرب القارىء الحديـث عـن هكـذا تطـور لم يتحقـق في الغرب مثلا إلا في مرحلة متأخرة جدا؛ غير أن المتمعن في بعـض الروايات الخاصة ببعض أوجه النشاط التجاري بالمشـرق، فضـلا عن المعلومة القيمة التي وردت في نص ابـن حوقـل سـوف تزيـل عنه هذه الدهشة.

ففـي سـياق حديـث المصـادر العربيـة عـن وظـائف البنـوك الشخصية تشير، وكعادتها في مناطق متفرقة، إلى أن هذه البنـوك استعملت الحـوالات والسـفاتج[1] والصكـوك " الـتي سـاعدت وسهلت التبادل التجاري بين المدن والأقاليم المتبـاعدة، وخففـت من مصاعب نقل النقود بين البلدان وتعرضها إلى أخطار السـراق والنهب، فضلا عن التكاليف المادية، فكان ابن الزبير يأخذ بمكـة الورق من التجار فيكتب لهم إلى البصـرة وإلى الكوفـة فيـأخذون أجود من ورقهم ؛ كما أن ابن عبـاس كـان يـأخذ الـورق بمكـة على أن يكتب لهم إلى الكوفة بها، وهذه هي السفاتج التىتتعامل

---

[1] والسفتجة هي اقراض لسقوط خطر الطريق؛ وهي كتـاب يكتبـه المسـتقرض للمقرض إلى نائبه ببلد آخر ليعطيه ما أقرضـه، وهـي لفظـة أجنبيـة ؛ أنظـر، الدكتور أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسـلامي، دار الجيـل، 1981، 221.

بها الناس"[1]. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات التى تشير إليها هذه المصادر، فإن النص الذى يورده ابن حوقل في كتاب صورة الأرض عن تعامل بعض تجار بلاد المغرب بالصكوك يفوق في الأهمية التطور الاقتصادي المنوه به آنفا في الملاحظات/الشواهد التي تضمنتها أعمال السرخسي والبلاذري التي ينقل عنها العلي، إذ أنه يلمح إلى أن النشاط التجاري وصل إلى درجة من التطور نقلت الاقتصاد الإسلامي من اقتصاد فعلي/نقدي إلى اقتصاد مجرد ! فنص ابن حوقل المتعلق بالصك بين كيف أنه، وبالإضافة إلى لجوء تجار المغرب لاستخدام الصكوك عوضا عن النقود، فإن عملية تداول هذا الصك في رقعة جغرافية شاسعة لا تخضع لسلطة سياسية واحدة هو أكبر دليل على مدى تطور هذه المؤسسة التي استغربها أهل المشرق واستطرفوها. يقول ابن حوقل" ولقد رأيت بأودغست[2] صكا فيه ذكر حق لبعضهم (يقصد بهؤلاء أحد تجار القيروان) على رجل من أهل سجلماسة بإثنين وأربعين ألف دينار، وما رأيت

1 نقلا عن أحمد صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، بغداد، مطبعة المعارف، 1953، 264.

2 يقول الحموي بأن أوذغست" مدينة بين جبلين في قلب البر جنوبي مدينة سجلماسة، بينهما نيف وأربعون مرحلة " أنظر معجم البلدان، الجزء الأول، 277-278.

ولا سمعت بالمشرق لهذه الحكاية شبها ولا نظيرا، ولقـد حكيتهـا بالعراق وفارس وخراسان فاستطرفت"[1].

إن وفرة المعلومات في بعـض الأحيـان، والتـأويلات في بعـض الأحيان الأخرى كـانت وعلـى الـدوام أكـثر مـن محفـزة لتنـاول موضوع دون غيره. ووفرة الروايات ذات العلاقة بالنقود، مثـلا، في المصـادر العربيـة الأولى هـي الـتي جذبـت انتبـاه العديـد مـن المهتمين بتاريخ العرب الاقتصادي في العصر الوسيط. وحيـث أن هدف الأعمال الحديثة، الغربية منها خاصة، هو التأويل، فإنها لم تقف مندهشة أمام هذه التفـاصيل الخاصـة بـالنقود، بـل عملـت على فهم هذه النصوص فهما، إلى حد ما، موضوعيا وبعيدا عن التأويلات غير العلمية.وهذا الاهتمـام الـذي تولـد عنـه تفسـيرين أساسيين له أهمية خاصة، إذ نقل موضوع النشاط التجـاري مـن

---

[1] ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض، بيروت، دار مكتبـة الحيـاة، 1979، 96؛ هذا وتجدر الإشارة إلى أن لفيتزيون قـام بدراسـة خصصهـا لهـذا الصك؛ غير أن دراسته هذه لم تهتم بالجانب المشـار فـى دراسـتنا إذ اكتفـت ببحث مدى صحة دعوى قيام ابن حوقل بزيارة أودغست ؛ ولقـد توصـل هذا الباحث إلى أن ابن حوقل لم يزر هذه المدينـة وأنـه سمع بقصـة الصـك أثناء زيارته لسجلماسة؛ كما تضمنت دراسته هذه، حسب اعتقادى، خطـأ تعلق بمكان اقامة صاحب الدين.فحسـب تحليلـه لهـذا النـص أفـاد بـأن هـذا الصك هو دين لتاجر من سجلماسة مقيم بأودغست علـى تـاجر آخـر مـن سجلماسة أنظر:

Ibn Hawqal , the cheque and Awdaghost In : Journal of African History , IX ,2 , (1968)؛ غير أن قراءتنا لنص ابن حوقل بينت بـأن الصـك هـو في الحقيقة لأحد سكان القيروان ؛ أنظر، صورة الأرض، 96.

مجرد وصف لما يقوم به التجار من أعمال وصفقات، إلى محاولة لدراسة ماهية هذا الاقتصاد. سنعود لهذه الفكرة ومناقشها في نهاية الدراسة، أما الآن فعلينا الرجوع للتفسيرين اللذين اقترحتهما الأعمال الغربية الحديثة. فهذه الأعمال، وبعد أن حققت أعمالنا ونشرتها، لم تكتف بتجميع المواضيع الخاصة بالنقود والمكاييل ، مثلا، والمتفرقة في أمهات الكتب وإخراجها في أعمال متخصصة، بل عملت وكما سبق وأن أشرت إلى تأويل هذه الوفرة من زاويتين، تذهب الأولى إلى أن تطور اقتصاد " الدولة العربية الإسلامية" واتساع دائرة نشاطه، تتطلبا استخدام النقود، أما الثانية فإنها تقترح بأن حرص الأعمال الأولى، الأعمال الفقهية منها بالدرجة الأولى، على دراسة النقود دراسة مستفيضة، كان مبعثه شرعي/جبائي.وبصرف النظر عن دواعي اهتمامها بهذا الجانب، فإن النتيجة التي توصلت إليها الأعمال الغربية الحديثة خاصة، تؤكد ثنائية النقود–والتجارة، وهي ثنائية، عكس ثنائية البداوة– الحضارة، لا تنفي إحداها الأخرى.

ففي إحدى دراساته الخاصة باقتصاديات العالم الإسلامي في العصر الوسيط، بين لومبار كيف نجح المسلمون، في القرنين السابع والثامن الميلاديين، في ابتكار نظامين جديدين لم يوضح لومبارد آليتهما، أحدهما مالي، والآخرتجاري شملا، بالإضافة إلى

أراضيهم، الأراضي البيزنطية، وشمال وجنوب الغرب البربرين[1].
كما توصل جواتيان إلى نفس النتيجة تقريبا، مضيفا بأن توسع المسلمين التجاري واستخدامهم النقود في معاملاتهم التجارية نتج عنه ظهور " ثورة القرن التاسع الميلادي البورجوازية" الشبيهة بثورة" القرن التاسع عشر البورجوازية"[2].

كما لم تكتف هذه الأعمال بالتنويه بعلاقة النقود بالتجارة، بل راحت، معتمدة بطبيعة الحال على ماإحتوته بعض مصادرنا العربية، تعلن عن مولد العديد من المؤسسات المالية التي لم يشهدها العالم قبل ظهور الإسلام. أن ظهور هذه المؤسسات ونجاحها في الداخل وفي الخارج كانا من بين الأسباب التي دفعت بعدد غير قليل من الباحثين الغربيين لفتح باب موضوع اقتصاد الإسلام السياسي على مصراعيه.وهذا الاهتمام، وكعادة أي موضوع قابل للنقاش لم يجمع عليه الباحثون؛ لذلك أنقسم المهتمون إلى فريقين، يذهب الأول إلى أن التنوع الاقتصادي، وتطور آلياته شكلا مع مرور الوقت نظاما اقتصاديا سياسيا إسلاميا غير مكتمل؛ أما الثاني، ومن منطلق فكرة الثنائية التي تشكل أهم محاور تراثنا وتفكيرنا، فإنه ينفي عن الإسلام وجود

1 M.Lombard " L'or musulman du VII au XI siecle " ,143.

2 S.D.Goitein, Jews and Arabs: Their contact through the ages ,New York,1955,100-103.

نظام اقتصادي سياسي.وحيث إن الفكرة الثانية تمثل تحديا كبيرا لكل المهتمين بهذه المواضيع رأيت أن أفسح لها حيزا أكبر في مبحث هذه الدراسة الختامي.

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي العربي الإسلامي

انطلاقا من أهمية التجارة بصفة عامة، والتجارة الخارجية بوجه خاص بالنسبة لمسلمي العصور الوسطى، سعى بعض الباحثين إلى تحديد طبيعة النظام الاقتصادي العربي الإسلامي. وبصرف النظر عن النزعة التي ميزت هذه الأعمال والمتمثلة في دعم فكرة وجود أو غياب هذا النظام، فإن الملاحظ على جل هذه الأعمال تجاهلها لطبيعة النظام الاقتصادي العربي الإسلامي، والبحث عن أية علاقة تقربه من النظام الرأسمالي أو تبعده عنه. فالنظام الاقتصادي الإسلامي يقول بعض هؤلاء هو شبيه بنظام رأس المال التجاري السابق لمرحلة الرأسمالية؛ فبعض المجتمعات، يقول هؤلاء، تمكنت من تطوير التجارة في مرحلة ما قبل الرأسمالية، وبذلك تكون قد عرفت شكلا من أشكال رأس المال.وإذا كان البعض (Engels)خاصة يعتقد بأن نظام رأس المال التجاري كان بمثابة العربة التي بفضلها انتقل المجتمع من مجتمع اقطاعي إلى مجتمع رأسمالي، فإن مؤسس الماركسية كان واضحا في تقييمه لرأس المال التجاري، إذ يقول بأن هذا النظام غير قادر بمفرده على إنشاء، أو حتى تفسير عملية الانتقال من نمط إنتاجي معين إلى آخر.

ورأي (Marx) هذا بالذات كان قد انعكس في أعمال بعض الدارسين المحدثين الذين راحوا يبحثون في أسباب فشل/اخفاق الحضارة العربية الإسلامية، مثلا، في الانتقال من مرحلة الإقطاع/البورجوازية إلى مرحلة البورجوازية/الرأسمالية.فالباحث آشتور يقول بأنه وعلى الرغم من انتشار الذهب وازدهار الصناعة والتجارة الخارجية، وظهور بورجوازية اسلامية غنية جديدة، فإن كل هذا لم ينتج عنه ظهور رأسمالية حقيقية [1].لماذا؟ يجيب آشتور عن هذا السؤال وباختصار " إن قيام طبقة من التجار والإقطاعيين الأغنياء في الإمبراطورية الإسلامية بنشاطاتهم ومعرفتهم بطرق المحاسبة الرأسمالية المنطقية، ووجود سوق حرة نسبيا، لا يجعل هذا الاقتصاد رأسماليا كما عرفه، على سبيل المثال، ماكس فيبر... فتراكم رأس المال لم يكن كثيرا لدرجة تمكنه من السيطرة على إنتاج صناعات الشرق الأوسط؛ وصحيح أن هناك صناعات كبيرة نسبيا تنتج من أجل التصدير، ولكنها لم تكن تحت إدارة التجار الذين يبيعون إنتاجها في البلدان الأخرى، كما فعل الرأسماليون في البندقية في القرن الرابع عشر... على أي حال ليس هناك أي سبب يدعونا لافتراض

---

[1] آشتور، التاريخ الاقتصادي، 133.

وجود سيطرة طاحنة للصناعة الكبيرة مما يضفي على اقتصاد الدولة الإسلامية الطابع الرأسمالي الحقيقي"[1].

إن هذا الاتجاه الأخير، أي البحث عن أسباب تعذر بزوغ "رأسمالية إسلامية" كان قد استرعى أنتباه العديد من الباحثين أخص بالذكر منهم في هذه العجالة كل من كلود كاهين، وعبد المجيد مزيان، وسمير أمين.هذا وإن اكتفى كاهين بإحالة القارىء إلى اجتهادات ماكسيم رودنسون، فإن عبد المجيد مزيان لم يكتف بتبني وجهة نظر لومبار، بل نراه يضيف بعض المعطيات التي استمدها من مقدمة ابن خلدون؛ أما فرضية سمير أمين، حتى وإن اعتمدت على الفكر الماركسي، فإنها أضافت لهذه القضية بعدا تجاوز الأطروحة الماركسية ذاتها.

يقول كلود كاهين بأن رودنسون كان " قد تقدم بصيغة للإجابة ربما وفقت جميع الآراء.قال من الثابت أنه نشأ فى العالم الإسلامي إبان العصر الوسيط " قطاع رأسمالوي واسع" وإن لم يشمل مظاهر الحياة الاقتصادية كافة؛ ولكن هذا القطاع تجاري في أساسه، و لم يكن صناعيا على نحو ماكانت عليه الرأسمالية

---

[1] آشتور ، التاريخ الاقتصادي، 133–134.

الأوربية في فترة نشوئها، ولا ينبغي منا أن نبخسه قدره ولا أن نبالغ فيه"[1].

أما عبد المجيد مزيان فإنه يرى بأن الاقتصاد الإسلامي كان اقتصادا رأسماليا، ولكن له خصوصيته.والخصوصية التي يعنيها مزيان، والمستمدة من مقدمة ابن خلدون راجعة " بالدرجة الأولى إلى وجود وتصارع العمرانين البدوي والحضري، ثم إلى تصارع العالم التجاري والعالم الإقطاعي، ثم إلى السياسي والعسكري العنيف بين الحضارتين الإسلامية والغربية "مضيفا" بأن الظروف السياسية العامة الناشئة عن تصارع العمرانين البدوي والحضري هي التي تفرض عليه أن لا يفكر في تضخيم رأس ماله، ولا في توسيع منشآته على الأمد الطويل، هذه هي أبرز صفات الرأسمالية التجارية عند المسلمين، وهذه هي أسباب الجامها عن التوسع الاقتصادي الخلاق، رغم اتساع نشاطاتها التبادلية إلى جميع بقاع العالم المتحضر في القرون الوسطى"[2].

بيد أن وجهة نظر سمير أمين، وكما سبقت الإشارة، تعد من أبرز وجهات النظر التي اقترحت بديلا للتفاسير الكلاسيكية

---

[1] كاهين، كلود، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة الدكتور بدرالدين القاسم، بيروت، دار الحقيقة، 1983، 164.

[2] د.مزيان، عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، 98-100.

والحديثة أيضا؛ فهي لا تكتفي بتحديد أسباب تعذر بزوغ رأسمالية إسلامية فقط، بل نراها تعمل من ناحية على نقد التفاسير الكلاسيكية ذات العلاقة واقتراح، من ناحية أخرى، أطروحة بكل نواقصها تعتبر أطروحة جديدة. ففي البداية يقول سمير أمين أنه لا توجد أية علاقة " بين ازدهار الحضارة الإسلامية في عصرها الأول، وبين بزوغ مزعوم (لنشأة الرأسمالية) فيها. على نقيض ذلك (يقول أمين) أرى أن انعدام جذور حقيقية للرأسمالية هو العامل الذي يفسر الركود الذي يلي"[1]. مضيفا بأنه من غير الممكن التحدث عن اقتصاد سياسي إسلامي " لا بالنسبة للماضي والحاضر، ولا بالنسبة للمستقبل، فالذى يمكن التحدث عنه هو أنه كان هناك نظام اقتصادي معين للأمة الإسلامية في أيام النبي، ثم سلسلة نظم اقتصادية مختلفة في المناطق الإسلامية عبر قرون تاريخها من السابع إلى التاسع عشر ميلادى"[2]. وقد لا نختلف كثيرا مع ما ذهب إليه أمين من أن المجتمع الإسلامي لم يعرف اقتصادا سياسيا نموذجيا، كما قد لا نختلف معه أيضا في الأسباب التي حالت دون ظهور رأسمالية مكتملة. ولكن، وحيث إن رأي الدكتور سمير أمين في موضوع الرأسمالية في الإسلام لا

---

1 د.أمين، سمير، نحو نظرية للثقافة. نقد التمركز الأوربي، التمركز الأوربي المعكوس. بيروت، معهد الأنماء العربي، 1989، 60.

2 د.أمين، سمير، علاقة التاريخ الرأسمإلى بالفكر الايديولوجي العربي. بيروت، دار الحداثة، 1983، 79.

يختلف جوهريا عن بقية الباحثين، رأيت أن اكتفي في هذا السياق بهذا القدر، وأن أبدي بعض الملاحظات المتعلقة برؤيته الخاصة بإشكالية " الاقتصاد السياسي الإسلامي."

الملاحظة الأولى تتعلق بتحديد مفهومي "إسلام " و"اقتصاد سياسي". ولا أعتقد بأن الدكتور أمين في حاجة لمن يذكره بهذا الفارق؛ غير أن الطريقة التي انتهجها في تحليله تتطلب بعض التوضيح؛والسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا مباشرة بعد قراءة وجهة نظره، هو عن أي اسلام يتحدث الدكتور أمين ؟ هل يقصد بالإسلام ذلك المتعلق قصرا بالذكر الحكيم وبعض الأحاديث النبوية الصحيحة؟ أم هو الإسلام/التراث، أي ذلك المتعلق بحياة المسلمين اليومية والتي شكلت لاحقا العديد من معتقداتهم السياسية والمذهبية، بل وشكلت أيضا بعض نظرياتهم الاقتصادية؟ أم تراه يقصد هاذين الجانبين معا؟أن وجهة النظر الأخيرة هذه تضع الدكتور أمين في مأزق، فهي تجعله في حقيقة الأمر أقرب الناس إلى الفكر الأصولي والذي يرفض بشدة تجزئة " الإسلام". حسب اعتقادي إن الإسلام القابل للنقاش في هكذا موضوع هو بكل تأكيد ذلك المتعلق بتراث المسلمين المعاش حقيقة في العصور الوسطى، من غير أن نغفل عن دراسة الأفكار/ النظريات الفقهية على وجه التحديد والمستندة إلى الكتاب والسنة الصحيحة.فهذا الإسلام /التراث الذي عكست العديد

من الأعمال العربية الرائدة أهم معالمه، لم تتم دراسته دراسة دقيقة وموضوعية بعد تسمح لأي باحث بأن يصدر أحكاما نهائية؛ لذلك فالتسرع في إصدار الأحكام لا أرى فيه تجنيا على تاريخ العرب الاقتصادي الوسيط فحسب، بل وعلى اجتهادات الدكتور أمين القيمة نفسها.

أما الملاحظة الثانية فهي تتعلق بمصطلح "اقتصاد سياسي". والتعريف أيضا بهذا المصطلح لا أظنه بخاف عن الدكتور أمين، ولكنه تمهيد أردت به التوضيح لغير المتخصص من ناحية، ولتفسير الأساس الذي سابني عليه توضيح مقترحات الدكتور أمين من ناحية أخرى. وحتى لا يجد المرء نفسه في متاهات "دوغماتية" قد تضفي على هذه النقطة المزيد من العتمة/التجريد رأيت أن أستأنس في البداية بعرض بعض التعريفات المباشرة والصريحة. ففي الفكر الماركسي يستخدم مصطلح اقتصاد سياسي كمرادف للفظ اقتصاد، مشيرا بذلك إلى أنه الدائرة التي تهتم بدراسة مناطق الثروة، وتحديد النشاط الكلي للاقتصاد؛ كما أن معناه الدقيق، في سياق الأطروحة الماركسية، يقترن بالأعمال الكاملة لمؤلفين تعاملوا مع ظاهرة الفائض الاقتصادي وتراكمه، ومع المشاكل المصاحبة في تحديد الأسعار، والأجرة، وفاعلية الترتيبات السياسية أو غيابها في تعزيز التراكم؛ والجدير بالملاحظة أن عمل ماركس الرئيسي (رأس المال) يعتبر في الأصل

نقدا للاقتصاد السياسي. كما لوحظ في الفترة الأخيرة قيام العديد من الاقتصاديين المتعاطفين مع الماركسية باستخدام مصطلح اقتصاد سياسي كصفة للا قتصاد المتطرف تمييزا له عن الاقتصاد البورجوازي أو الاقتصاد التقليدي الجديد[1].

أمام هذه المعطيات المبسطة والواضحة ألا يحق لأي باحث أن يطرح التساؤلات التالية:- هل أن الإشكالية سببها غياب نظام

1- A Dictionary of Marxist thought,ed,by.Tom Bottomore . Harvard University Press,1983,375 --378.

هذا وتجدر الملاحظة إلى أن أول من استعمل مصطلح " اقتصاد سياسي" لم يكن كارل ماركس، بل كان (Monchretien) الذي استخدمه في مؤلفه (بحث في الاقتصاد السياسي) وذلك سنة 1615. ويقترح الاقتصادي البولندي (O.Lange) بأنه ربما جاء استعمال اصطلاح الاقتصاد السياسي في أنجلترا متأثرا بالاصطلاحات الفرنسية. وقد انحدر اصطلاح اقتصاد سياسي، كما استعمله ماركس وأنجلز من هذا التقليد الأنجليزي الفرنسي؛ فقد استعملاه ليبينا القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها، إذ سمى ماركس عمله نقد الاقتصاد السياسي في نقد ما هو معروف بالاقتصاد الكلاسيكي؛ أنظر :الاقتصاد السياسي. القضايا العامة. ترجمة، د. محمد سلمان حسن، بيروت، دار الطليعة، 1982، 55-56؛غير أنه تجدر الإشارة إلى أن ابتكار اصطلاح ما، وفي مرحلة تاريخية ما، لا يعني بالضرورة تزامنه مع الواقع المعاش، أو أن يكون نتيجة مباشرة له . فجل المصطلحات التي توصل المفكرون إلى ابتكارها كان قد مارس الناس مضمونها لأجيال متعاقبة، بل وفي بعض الأحيان لقرون عدة. فمصطلح " مثقف" على سبيل المثال، والذي أطلق على هذه الفئة في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر ضمن بيان المثقفين الفرنسيين الذي نشرته جريدة الفجر سنة 1898، لا يعني وبكل تأكيد أنه لم يكن هنالك مثقفون قبل هذا التاريخ؛ وما يصدق على هذا المصطلح ينسحب على غيره من المصطلحات، بل والأهم من ذلك على الكثير من المقولات الاقتصادية التي مكنت المفكرين من بناء فرضياتهم، ومن اقتراح نظام اقتصادي سياسي لكل مرحلة.

اجتماعي محدد تحكمه /تنظمه عدة قوانين ويجسده بالتالي اقتصاد سياسي معين؟ أم أن غياب اصطلاح " اقتصاد سياسي" من الأدبيات العربية الإسلامية يعني جهل المفكرين المسلمين الأوائل بالقوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها؟وهل أن غياب مصطلح اقتصاد سياسي من التداول وحتى القرن السابع عشر في أوربا، منع الباحثين المعاصرين من اطلاق هذا المصطلح على الاقتصاد الروماني مثلا؟ وغياب هذا الاصطلاح من الأدبيات الأوروبية في عصر ما بعد النهضة هل منع كارل ماركس من أن يستمد لوحته الخماسية من تاريخ أوروبا القديم والوسيط؟ وإذا كان الإسلام/الدين هو السبب في غياب اقتصاد سياسي فبماذا نفسر اتفاق الجميع على أهمية الكنيسة في تكييف الاقتصاد السياسي في ظل أوروبا البروستنتينية أو حتى الكاثوليكية[1] ؟

---

[1] إن الملاحظ مثلا على رجال الطبقة البورجوازية المسلمة، يقول جواتيان، أنهم قاموا " بدور كبير في إنماء التشريع الإسلامي، وكانوا عصب الإسلام وعطره الفواح، كذلك كانوا المنظمين لأحاديث الرسول، وشارحي القرآن والعقيدة والمفسرين لهما " مضيفا بأن " روح وأفكار طبقة التجار النامية قد سادت الدين الإسلامي الذي اكتمل كيانه آنذاك؛ وأن إحساس هذه الطبقة بالإستقلال الاقتصادي عن دائرة الطبقة الحاكمة وكذلك إحساسها بالرفاهية والنجاح، فضلا عن وعيها وعملها الدائب من أجل التوفيق بين هذا العالم والعالم الآخر، كل ذلك ألقى ظلاله على الدين الجديد" أنظر " قيام بورجوازية الشرق الأوسط في صدر الإسلام " في دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب وتحقيق الدكتور عطية القوصي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1980، 117-118.

في حقيقة الأمر إن مراجعة مستعجلة لمقدمة ابن خلدون تبين وبما لا يدع مجالا للشك بأن النظم الاجتماعية العربية / الإسلامية، ناهيك عن الترتيبات السياسية ذات العلاقة كانت من بين أبرز القضايا التي شغلت ابن خلدون؛ والأهمية التي أوليها لعمل ابن خلدون أنه لم يستند في بناء عمله التنظيري هذا وتكييفه، إلى أعمال مناوئة للفكر أو الدين الإسلامي، أو لتجارب مستمدة من خارج تجربة الشعوب الإسلامية ومن ممارساتها لشؤون السياسة والاقتصاد.والمتصفح لبعض فصول المقدمة يرى وبوضوح تنوع المواضيع التي تشكل مجتمعة أهم القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها. ففي هذه الفصول لا يكتفي صاحب المقدمة مثلا بالتنويه بنظرية تقسيم العمل، وبالأسعار، وبنظرية العرض والطلب وعلاقتها بنمو صناعة وكساد أخرى، بل يتطرق أيضا إلى ظاهرة فاعلية الترتيبات السياسية في تعزيز التراكم [1].واستنتاجات ابن خلدون لا تمثل الاستثناء، فالعديد من رجالات الفكر في العصر الإسلامي الوسيط، أخص بالذكر منهم الجاحظ، وابن سعد، والشيباني،

[1] لمزيد من التفاصيل الخاصة بهذه المواضيع نحيل القارىء لفصول المقدمة التي تحمل العناوين التالية:" في وجوه المعاش واصنافه ومذاهبه"، " في أن رخص الأسعار مضر بالمحترفين بالرخيص"، "في أن الصناعة إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبها"، " في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية"، " في أن الظلم مؤذن بخراب العمران"

والسرخسي، وغيرهم كثير، كان لهم قصب السبق في وضع أسس علمي الاجتماع والاقتصاد. لذلك فإن الجزم في موضوع بأهمية موضوع "الاقتصاد السياسي الإسلامي" هو أمر في حاجة إلى دراسات اقتصادية/اجتماعية لا يكتفي أصحابها بتبني نتائج عامة، ولا أقول مبتذلة، كان قد توصل إليها هذا الباحث أو ذاك من غير المتخصصين في تاريخ العرب والإسلام الاقتصادي.

هذا وبعد أن أكد الدكتور سمير أمين المرة تلو الأخرى بعد الصلة بين الإسلام والرأسمالية من ناحية، واستحالة التحدث عن اقتصاد سياسي إسلامي من ناحية أخرى، يقترح نمطا إنتاجيا كان قد ساد العالم القديم بصفة عامة، وشرقي المتوسط بصفة خاصة.وقبل الخوض في تفاصيل فرضيته هذه رأيت أن أتوقف قليلا عند إشكالية عجز العرب المسلمين عن الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية، أو، وكما يذهب إلى ذلك الدكتور أمين، عجز الإسلام عن تقديم نظام اقتصادي سياسي في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل.

بادىء ذي بدء، يعلم الجميع بأن الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية، أي إلى مرحلة انتصار البورجوازية، لم يتم على يد العرب والمسلمين؛ولكن التساؤل الذي يمكن طرحه في هذا

السياق هل عجز " البورجوازية العربية الإسلامية "، مثلا، عن الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية، يعني اتهامهم، والإسلام دفعة واحدة، بالعجز عن ابتكار نظام اقتصادي سياسي؟ما العلاقة بين عملية الانتقال من نمط لآخر، وغياب اقتصاد سياسي من أي نوع كان ؟ واللافت للنظر أن الدكتور أمين وبعد أن يقر بوجود سلسلة نظم اقتصادية معينة من القرن السابع إلى القرن التاسع عشر، يعود لينسف أطروحته مدعيا بأنه لا يمكن التحدث عن اقتصاد سياسي لا بالنسبة للماضي أو الحاضر أو المستقبل !!في اعتقادي إن وجود مجموعة من النظم الاقتصادية، وفي مناطق شاسعة من الإمبراطورية الإسلامية (وهذا يعني وجود نظم اجتماعية مقابلة) هو دليل على وجود اقتصاد سياسي؛ فالاقتصاد السياسي لا يمكن أن يكون واحدا لجميع الأقطار، وجميع الأحقاب التاريخية، فالمادة التي يتعامل معها ويعالجها، إن صح التعبير، هي تاريخية، أي أنها دائمة التغير.فقد كان هناك اقتصاد سياسي للمجتمع البدائي، وللمجتمع الإقطاعي، فلماذا لا يكون للإسلام نظامه الاقتصادي / السياسي؟ فعدم انتقال المسلمين للرأسمالية لا ينفي وجود نظام اقتصاد سياسي ! كما أن انتقال غيرهم إلى هذه المرحلة لا يعني غياب هذا النظام، بل يؤكد وجوده؛ فهذا النظام، في اعتقادي، لم يأت من فراغ، ولم يتحقق دفعة واحدة وبفضل اجتهادات ذاتية صرفة، بل تحقق بفضل

نظام أطلقت عليه " نظـام الارتقـاء"، وهـو نظـام لا تشـترط فيـه عمليـة الارتقـاء مـن مرحلـة إلى أخـرى، الاقـتران بشـعب مــن الشعوب؛ أي أن سيادة العرب الاقتصاديـة في العصـور الوسـطى مثلا، لاتعنى بالضرورة انتقالهم دون غيرهم إلى المرحلة اللاحقة / الرأسماليـة؛ فالانتقـال الآلي، إن صـح التعبـير، يتـم فقـط في مجـال التغـير المسـتمر للأنمـاط؛ وحتـى وإن اقـترنت الشـواهد الحديثــة والدالة على اقتران تطور الأنمـاط بمجتمعـات معينـة دون غيرهـا، فذلك لا يجعل من هذه الظاهرة المعاصرة حقيقــة مطلقـة سـادت جميع العصور.فمجتمعــا أثينـا ورومـا لم ينتقـلا رأسـا / آليـا مـن مرحلة العبودية إلى مرحلـة الإقطـاع؛ كمـا أنـه وبـالرغم مـن أن هذين المجتمعــين لم ينتقـلا إلى المرحلـة البورجوازيـة، فالرأسماليـة، فإننا لم نسمع بأي باحث يتهم هذين المجتمعين بنعوت وصفـات كتلك التي وصف بها العرب والإسلام[1].

أظن وبعد هذا التوضيح البسيط يمكنـني الآن العـودة لمناقشـة فرضيته. إن البديل الذي أقترحـه، يقـول سمـير أمـين " مفـاده أن جميع أشكال المجتمعات الطبقية السـابقة علـى الرأسماليـة لا تعـدو كونهـا أشـكالا خاصـة لنمـط إنتـاج وحيـد أسميتـه نمـط إنتــاج

[1] هذا وتجدر الإشارة إلى أنه، وبالرغم من أن الدكتـور سمـير أمـين ماركسـيا، فإنه لا يعد من أنصـار اللوحـة الخماسية، و يرفـض التتـابع المزعـوم لأنمـاط الإنتاج.

خراجي. وكنت أرمي من ذلك إلى التركيز على السمات المشتركة لجميع هذه الأشكال وهي سمات معكوسة لسمات نمط الرأسمالية اللاحق. فقد رأيت أن الفرق الجوهري هنا هو بين شفافية ظاهرة الاستغلال الاقتصادي التي نجدها في جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية من جهة، وبين غياب تلك الشفافية في المجتمع الرأسمالي من الجهة الأخرى.ثم استدرجت من هذه الملاحظة تابعة مفادها أن المستوى الأيديولوجي هو المستوى المهيمن مباشرة في المجتمعات السابقة على الرأسمالية؛ بينما المستوى الفعال مباشرة فى الرأسمالية هو المستوى الاقتصادي"[1].

ثم يستطرد الدكتور أمين في شرح الجانب الغامض من وجهة نظره التي لا تنتهي في حقيقة الأمر عند نقد ثقافة الرأسمالية، والتشوه الأوربي التمركز، بل نراها تعمل على استبدال الأحكام الجبرية التي ابتدعتها مدرسة الغرب بإصدار أحكام لا تقل جبرية وتعسفية عن الأحكام "المصادرة".فحسب وجهة نظره هذه فإن

---

1 د.أمين، سمير، نحو نظرية للثقافة، 17؛كما يضيف الدكتور سمير أمين بأن النمط الذي ساد علاقات المجتمعات السابقة على الرأسمالية كان يتسم بالمظاهر التالية:1- أن النمط الإقطاعي ضرب من ضروبه؛ 2-أن تنوع تشكيلات هذا التطور يفترض أن هنالك فيما وراء علاقات الإنتاج المباشرة علاقات تبادل داخلية وخارجية تطرح على بساط البحث مشكلة العلاقات البضاعية؛ 3- أن هذا التطور ليس راكدا سكونيا، بل يتسم على العكس بتطور هائل للقوى الإنتاجية على أساس علاقات الإنتاج الخراجية الفاعلة داخل تشكيلات ذات درجة متقدمة من التعقيد" 143-144.

تجاوز أية مرحلة " معينة من التطور يبدأ عادة من أطراف النظام (الأطراف المتخلفة بالمقارنة مع المراكز المتطورة لهذا النظام) لأن هذه الأطراف تتمتع بمرونة ينـدر أن تتواجد في المراكز المتقدمة والمتجمدة"[1].

إن إيجابيات أطروحة الدكتور أمين أكثر في حقيقة الأمر أكثر من أن تحصى؛ ويكفي أنه بمحاولته هذه أثار نقاشا جادا حول تاريخ العرب والإسلام وفق رؤية تاريخية عالمية الآفاق؛ لذلك، فإنه ومن هذا المنطلق لم نقف عند حد التعاطف مع أطروحته هذه فقط، بل سعينا إلى مناقشة بعض عناصرها، وذلك بقصد المساهمة في تطوير هذا الضرب من المساهمات/ المناقشات العلمية الجادة.ومن بين الأشياء التي في حاجة لإعادة نظر، ولست أدعي بأنني أمتلك بديلا لفرضيته، عملية تسرعه في وضع مقترح، وعلى الرغم من أصالته، يفسر به تعسفا تاريخ العالم منذ العهود الأولى وحتى القرن التاسع عشر!صحيح أن هذا المقترح يقدم بديلا عن الإشكالية التي فرضتها علينا أطروحتا اللوحة الخماسية، ذات البعد الغربي، والنمط الآسيوي للإنتاج، ذات البعد العرقي، ولكن المتمعن في العديد من تفاصيل أطروحته يرى

---

[1] د.أمين، سمير، نحو نظرية للثقافة، 143.

أن تأثير النظريــة الماركسية، التــى أنتجــت الأطروحتــين المتخلــى عنهما، لا يزال واضحا في بنية أطروحته[1].

---

[1] إن نقد الدكتور أمين لبعـض جوانـب الأطروحـة الماركسـية لم يسـعفه، في حقيقة الأمر، من التخلص من تأثيرات هذه الأطروحة، خاصة أبعادهـا ذات الصبغة " العنصرية "!فهذا التأثر بالجانب السلبي للتفكير الماركسي يتحلى في أعماله الأخرى والتي تطرق فيها إلى هذه الفرضية؛ فالفكر الماركسي، وبكل ايجابياتـه، هـو فكـر استمد جـذوره / شـرعيته، مثلـه في ذلـك مثـل الفكـر البورجوازي / الليبيرالي، من التراث الأوروبي الغربي؛ لذلك، فحـين تعـامل ماركس مع التاريخ العربي الإسلامي" فصل " له تفسيرا خاصا به أطلق عليه اسـم "أطروحـة النمـط الآسيوي للإنتـاج"، وهـي أطروحـة لا تؤكـد علـى الجـانب السـلبي للمجتمعـات العربيـة الإسـلامية= والشـرقية بصفـة عامـة فحسب، بل وتزعم بأن المجتمعات هذه محكوم عليها بـالجمود، والأهـم مـن ذلك أنهـا غـير قـادرة علـى تجاوز ذاتهـا مـن الداخـل؛ وفي سياق حديـث الدكتور أمين عن الحضارت الزراعية (بلاد الرافدين، ومصـر) يتبـني المقولـة نفسها؛ فهذه الحضارات، يقول الدكتور أمين، كانت مهـددة بالدمـار علـى أيدي البرابرة (الغزوات التركية والمغولية فى القرن العاشر والحادي عشر) " ولن تعود الحضارة من جديد في هذه المنطقة إلا بعد 1918، في ظل الوصايـة البريطانية ". أنظر، الأمة العربية، القومية والصراع الطبقي، القـاهرة، مكتبـة مدبولي، 1988، 32؛ كما يؤكد الفكرة ذاتهـا، في العمـل نفسـه، والصفحـة نفسها عندما يتطرق لظاهرة أهمية التأثير الخارجي على تكوين المؤسســات العربيـة الإسـلامية في عصـر يتفـق الجميـع علـى أنـه عصـر عطـاء المسـلمين وإبداعاتهم؛ فالتوسع الإسلامي، يقول الدكتور أمين، والذي تجاوز " الهـلال الخصيـب السـامي ليدمـج في الدولـة الإسـلامية الجديـدة بـلاد فـارس الساسانية... لم يكـن...ضعيـف الأثـر..وهكـذا استعار الخليفـة العباسـي مـن الدولة الساسانية التنظيم" أي تنظيم !وأي خليفة عباسي؟ أن الدكتـور أمين الذي يفضل عنـد تعاملـه مـع تـاريخ العـرب والمسـلمين في العصـر الوسـيط استشارة أعمال ثانوية، لم يبين لنا النظم / التنظيمـات الـتي أنتحلهـا العـرب والمسلمون عن غـيرهم؛وهكـذا تنـاول لا أعتقـد بأنـه ييسـر لصاحبـه مهمـا عظمت قدراته العلمية، والتحليلية /النقدية اصدار أحكام سـليمة، ولا أقـول نهائية؛ وهذا لا يعني، بطبيعة الحال، أن العرب والمسـلمين لم يـأخذوا عـن=

إن الأمر الآخر والجدير بالمناقشة والتساؤل هو كيف يمكننا وفق رؤية الدكتور أمين أن نفسر عجز المجتمع الإسلامي عن الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية المكتملة؟ عند مطالعة فكرة الدكتور أمين حول هذه النقطة بالذات يجد المرء نفسه غير قادر على متابعة تسلسل أفكاره.فالمجتمعات المتقدمة في العصور الوسطى على غيرها من المجتمعات تكون عاجزة عن التطور وبالتالي الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدما!وبعد أن يؤكد على مرونة الأطراف واستعدادها الدائم على القفز من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى، وجمود المراكز، يذهب إلى " أن الإقطاعية الغربية هي شكل طرفي_بمعنى غيرمكتمل_ لنمط إنتاج خراجي هو

=غيرهم، ولكن التأثر بالآخر بصفة عامة، وبالشكل الذي يلمح إليه الدكتور أمين، لا يكون الا في حالة الضعف والهوان ؛ ولعلي أجد نفسي مضطرا مرة أخرى للتنويه بمقدمة ابن خلدون وبفصل" أن المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب " والذي يقول فيه بأن " السبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلب وأنقادت إليه، إما لنظرة بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي أنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل لها حصل اعتقادا، فإنتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به وذلك هو الإقتداء "؛ والجميع يعلم بأن المسلمين في عصر بني العباس كانوا سادة العالم، ولا أعتقد بأن حالتهم النفسية هذه تسمح لهم بالأخذ عن الساسانيين؛ فعصر الأخذ عن هؤلاء، وعن البيزنطيين وعن غيرهم (الهنود والصينيين والمصريين والمغاربة) كان في بدايات التوسع الإسلامي خارج الجزيرة وهذا ما يذكره الدكتور أمين نفسه، أما في عصر بني العباس، الأول منه على وجه الخصوص، فإن بغداد كانت مركز العالم بدون منازع، و"المصدرة " للنظم والتنظيمات للفرس وللروم، ولبقية سكان المعمورة.

الأصل [1]."وحيث إن دخول أوروبا/الطرف إلى مرحلة الرأسمالية أمر اقتضته مرونتها، فإنه بإمكان المرء أن يستخلص من هذا الحكم، خاصة بعد أن أكد الدكتور أمين بأن العالم الإسلامي أصبح جزءا من أطراف النظام العالمي الجديد[2]، بأن الجولة القادمة، وكما يبشر بذلك الأصوليون، ستكون من نصيب دول العالم الثالث/الإسلامي! أما الدول المتقدمة والتي تنعم بهذه الخاصية منذ عهود فهي مهددة بالتخلف والجمود لا لشيء إلا لأنها متقدمة !

هذا وبعد أن طبق الدكتور أمين فرضيته على المجتمعات الغربية في العصر الوسيط، نراه يعمل على تطبيقها على المجتمعين الصيني والياباني" فالمجتمع الصيني الخراجي المكتمل تجمد وتخلف، بينما المجتمع الياباني الطرف المتأخر، والأقل نموا قد أنجز القفزة إلى الرأسمالية باكرا [3]." أن هذا الأمر محير بالفعل خاصة إذا ما اتفقنا على أن أية مرحلة تدين بالكثير للمرحلة التى سبقتها، فيكون أمر انتقال "اليابان" مثلا من مرحلة " العتاقة" إلى " الرأسمالية" هو ضرب من ضروب " الخوارق" التي يرفض الدكتور أمين الإيمان بها.لذلك، وإذا ما أجزنا أطروحته، الجانب

---

[1] د، أمين، سمير، نحو نظرية للثقافة، 123.
[2] د. أمين ، سمير ، نحو نظرية للثقافة، 30.
[3] المرجع نفسه، 123.

المتعلق خاصة بأوروبا، فإنه من المتوقع أن تتقدم أطراف النظام الإقطاعى، وتخفق/تفشل مراكزه في تجاوز هذه المرحلة والانتقال إلى مرحلة متقدمة.ولكن المتفحص في تاريخ الغرب الوسيط/الإقطاعي يرى، وبما لا يدع مجالا للشك، كيف أن مراكز الإقطاع، وأقصد بذلك أنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، كانت السباقة إلى الثورة الصناعية والسياسية، وبالتالي المؤهلة قبل غيرها على ولوج الرأسمالية من أوسع أبوابها.

مرة أخرى، يبدو لي أن الدكتور أمين قد تسرع بعض الشيء، وأطلق أحكاما مطلقة ونهائية قللت في اعتقادى من قيمة فرضيته؛ وهذا الإخفاق سببه أن الدكتور أمين، وبالرغم من أنه أنتقد اللوحة الخماسية، والنمط الآسيوى للإنتاج، فإن تأثر بنية تفكيره بالفكر الماركسي جعله يكتفي بطرح الفرضيتين الماركسيتين جانبا، ويقترح فرضية لا تزال في حاجة للمعالجة. فالنظرية الماركسية، شئنا ذلك أم أبينا هي نتاج التجربة الأوروبية؛ وحيث أن النظام الرأسمالي ميز أوروبا عن غيرها في عصره، فإن ماركس، مستغلا المنهجية الاستردادية، راح يبحث عن جذور هذه المرحلة، فاهتدى إلى ما أسماه بالمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الأوروبي؛ وأرجو أن لا يفهم بأني أعارض استخدام الفكر الماركسي أو غيره كأداة بحث وتحليل ؛ فما أريد التنبيه إليه هو أن آليات المؤسسات العربية الإسلامية، وغيرها من

الترتيبات السياسية يمكنها، خاصة إذا ما أحسن المرء تأويلهـا، أن تقود إلى نتائج غير النتائج التي بنيت فرضياتها على غير مجتمعاتنا، وبذلك فهي ليست دعوة للتخلي عن أى تيار يمكن أن يقدم يـد العون لانتشال هذا التاريخ من سباته.

صحيح أن ما اهتدى إليه ماركس، بإيجابياتـه وسـلبياته، كـان يعكـس وجهـة نظـر اقتصـرت علـى زاد معـرفي خـاص بالـتراث الغربي؛ولكن الاسترشاد بهذه الأطروحة هو أمر ممكن، فالتـاريخ الإنساني، وعلى الرغم من خصوصية منــاطق هـذا الكـون، فإنـه يلتقـي وفي أكـثر مـن نقطـة. وهـذه اللقـاءات هـي الـتي تجعــل الاستعانة بهذه الأطروحة أو تلك، أو بهذا النظام الاقتصــادي أو ذاك ممكنة، ولكنها، وهذا هو الأهم، غير ملزمـة. فالمسـافة بـين الاستعانة والتقوقع داخل هـذه النظريـة أو تلـك، شاسـعة وأكـبر الجسور وأعظمهـا تعجـز عـن أن تصـل بينهمـا. لذلـك، فلـو أن الدكتور أمـين تـروى، و لم يصـدر مثـل هـذه الأحكـام النهائيـة، وأعاد قراءة الأعمال العربية الأولى قراءة متفحصة، لتبين لـه بـأن بعض هذه الأعمال (الأعمال الفقهية خاصة) توصلت إلى وضـع قانون تجاري مستخلص بالدرجة الأولى من ممارسات تجار العـالم الإسـلامي فـى العصـر الوسـيط، ومـن اجتهـاداتهم /فتـاواهم المستخلصة من الكتاب والسنة ومن الأعراف والتقـاليد؛ ولتبـين له بأن أعمالا أخرى تضمنـت العديـد مـن الترتيبـات السياسـية،

شكلت مع القانون التجارى، أهم ملامح الاقتصاد العربي الإسلامي، وهو اقتصاد ليس بالضرورة (مركانتالي) أو راسمالي، ولكنه يظل اقتصادا سياسيا من نوع خاص إذ أنه لبى وفي فترة زمنية كاملة حاجيات المجتمع الإسلامي، بل والأهم من ذلك كان أنموذجا سعت مناطق/شعوب أخرى في العصور الوسطى إلى الاقتداء به والتزود من بعض عناصره.

لذلك فالتركيز باستمرار على أن غياب نظام اقتصاد سياسي إسلامي هو الذي تسبب في عجز المنطقة عن الانتقال مثلا إلى المرحلة الرأسمالية، هى فكرة، لا أقول أنها مبتذلة، ولكنها محتاجة وبكل تأكيد لإعادة نظر؛ فانتقال المجتمع الإنساني من مرحلة إلى أخرى لا يمكن أن يتم دفعة واحدة وفي مكان واحد؛ وإذا أخذنا بأطروحة ماركس المتعلقة بالمراحل التاريخية لتبين لنا بأن كل مرحلة تشتمل على عناصر من المرحلة السابقة (عناصر تحمل بين جنباتها علامات ضعفها)، وعناصر من المرحلة التى بصدد التغير (وهذه تحمل عناصر القوة والانتشار)؛ والرأسمالية التي لم تأت رأسا من مرحلة الإقطاع، كان قد هيأ لها نظام اقتصاد سياسي عربي إسلامي، تطور فيما بعد خارج المنطقة العربية الإسلامية. وإصرار الأعمال الماركسية مثلا علىأن بزوغ فجر البورجوازية كان على سواحل ايطاليا الجنوبية هي مغالطة كبيرة مردها تجاهل هذه الأعمال لمراكز الإشعاع الحقيقية التي نقلت عنها مدن وإمارات ايطاليا؛ والمتمعن في النهضة الأوروبية التي تلت أحداث

الحروب الصليبية يتأكد بأن المرحلة البورجوازية التي نمت وترعرعت في أحضان مجتمع الشرق الأوسط و على سواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، أثرت في ضفاف المتوسط الشمالي، ولكنه لم يتحول دفعة واحدة إلى مجتمع بورجوازي أو أنه انتقل إلى المرحلة الرأسمالية؛ فلا يكفي أن يمارس الناس التجارة، أو أن تكون أهم مصادر ثروة الممالك الإيطالية من التجارة حتى نطلق عليها مجتمعات بورجوازية ؛أو، ولمجرد أنهم جابوا المتوسط فإن البورجوازية تكون ظهرت بين ظهرانيهم[1] !فظاهرة الممالك الإيطالية التي لم تتجاوز مرحلة الدول - المدن، وكما أثبت التطور اللاحق، لم يكن بإمكانها لا الانتقال إلى

---

[1] ففي حين يذهب لوبيز إلى أن ثورة العصور الوسطى التجارية كانت ما بين القرن العاشر والقرن الرابع عشر، وليس قبل هذا التاريخ، فإن بيرين الذي يؤكد تقريبا التاريخ نفسه، يضيف بأن ظهور البورجوازية كان نتيجة انتعاش التجارة في القرن الثاني عشر؛ تاريخ أوروبا في العصور الوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية) ترجمة وتحقيق د. عطية القوصي، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1996، 53؛ وحيث أن كبار تجار المسلمين، وبصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية، كانوا ومنذ القرن السابع ينتمون إلى طبقة من عنصر عالي الأصل علينا أن نعيد النظر في دور المسلمين في نقل المجتمع الإنساني من مرحلة العبودية/الإقطاع إلى مرحلة البورجوازية.وإعادة النظر هذه ليست بالأمر الهين؛ فبالنسبة مثلا للقرون السابقة للحروب الصليبية، يقول جواتيان بأنه "لدينا أكثر من عشرة آلاف سيرة لمسلمين، معظمها يحتوي ليس فحسب على تفصيلات عن أعمالهم الأدبية وعن ارتباطاتهم، ولكن أيضا على ما يختص بأشغالهم وبوضعهم الاقتصادي، وأنا نحتاج لمزيد من الوقت حتى نستطيع أن نحكم حكما صحيحا يبين لنا حقيقتين رئيسيتين: مدى ما كان عليه الشرق الأوسط من تخصص من اقتصاده من تلك الأيام، والثانية، ما ذاع من أن التجار هم الذين تكفلوا بتطوير علوم الدين الإسلامي" قيام بورجوازية الشرق الأوسط، 117-118 .

المرحلة البورجوازية المكتملة/الرأسمالية، ولا حتى القدرة على منافسة الدول الغنية بأراضيها وبكثرة رجالها [1].وإذا عدنا مرة أخرى لمناقشة الأدبيات الماركسية حول مفهوم البورجوازية، مثلا، لتبين لنا بأن أهم ملامح هذه الطبقة تتمثل في أنها تضم بين صفوفها أصحاب رؤوس الأموال الذين يملكون وسائل الاستهلاك، والمواد الخام، بالإضافة إلى أدوات الإنتاج.كما أضافت هذه الأدبيات بأن البورجوازية هي الطبقة المسيطرة اقتصاديا، والتي تراقب أجهزة الدولة والإنتاج الثقافي.لذلك، وحتى وإذا ما توفر هذا الجانب الأخير في دول- مدن إيطاليا، فإن غياب العوامل المنوه بها سابقا والمتعلقة بوفرة الرجال، وتنوع مصادر الثروة التي توفرها الممالك ذات المساحات الكبيرة، تقلل من إمكانية اقتران ظهور البورجوازية بسواحل ايطاليا الجنوبية، وتقربها أكثر من مجتمع الشرق الأوسط، ومجتمع ضفة المتوسط الجنوبية حيث توفرت كل هذه العوامل[2]. وللتدليل

---

[1] حول هذه النقطة بالذات يمكن الرجوع إلى عمل بروديل:
The Mediterranean and the Mediterranean world in the age of Philip II, New York, Harper colophon books .1973, Vol: II, 657.

[2] وانطلاقا أيضا من إحدى التأويلا ت الماركسية للبورجوازية، فإنه يمكن اقتراح أنه وحتى في غياب طبقة تجارية إسلامية في جسد واحد منظم كما هو حال الآن الرأسمالية العالمية، فإن حيازة الدولة الإسلامية، وبعض أجهزتها البيروقراطية والعسكرية لكل وسائل الإنتاج، وبصرف النظر عن شرعية أو عدم شرعية ملكيتها لرؤوس الأموال، جعلتها تستمر في تأدية الوظائف التي قامت بها البورجوازية العربية الإسلامية في قرون الإسلام الأولى.

على مدى تأثير مؤسسات الإسلام التجارية على الإمارات الإيطالية، سأكتفي بالإشارة إلى مؤسستين يقر الباحثون الغربيون بانتمائهما إلى أصول عربية إسلامية؛ والمؤسستان المعنيتان هما مؤسسة المضاربة، ومؤسسة العقود التجارية.

استنادا إلى الأعمال الفقهية الأولى، يقول (A.Udovitch)، بأن المضاربة هي ترتيب يعهد فيه رب المال برأس مال أو سلع " لوكيل/ قيم يتاجر بها لصاحب المال أو لأصحاب المال ثم يرجع لصاحب المال أو لأصحاب المال حصة من الربح اتفق عليها مسبقا؛ ويتلقى الوكيل الحصة المتبقية من الأرباح مكافأة لعمله، وأية خسارة تنتج عن مقتضيات السفر، أو عن مشروع تجاري غير ناجح يتحملها على وجه الحصر صاحب المال أو أصحاب المال. فالوكيل لا يعد، بأي شكل من الأشكال، ضامنا لخسارة من هذا النوع، وما يخسره هو وقته وجهده المستهلكين فقط. وجمعت المضاربة بين مزايا القرض ومزايا الشركة، وفي حين أنها لا تشتمل على عناصر خاصة بالإثنين، فإنه لا يمكن تصنيفها، وعلى نحو صارم، ضمن إحدى الفئتين. ففي كل الكتابات الفقهية عولجت المضاربة على أنها عقد مميز ومستقل في جزء خاص، أوكتاب مكرس لها، وكما هو الحال في الشركة فإن الأرباح والمخاطر يتقاسمها الطرفان، حيث يخاطر رب المال برأس ماله، والوكيل بوقته وجهده.ففي المضاربة لا يشكل، مع

ذلـك، رأس المـال الشـركة، وصـاحب المـال لا يصبـح ضامنـا مباشرا، أو مشتركا مع الوكيل في المعاملات مع الطرف الثـالث؛ في واقع الأمر أن الطرف الثـالث ليس في حاجـة علـى الإطـلاق للعلم بوجود صاحب المال... وفي حالة إتمـام المفاوضـة بنجـاح، يعيد الوكيل رأس المال مضافا إليه حصة من الأرباح (إن الحصـة تطابق الفائدة في القرض بفائدة)... وثمة احتمـال أن دخولهـا إلى الموانىء الإيطالية كان في نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر عن طريق العالم الإسلامي. وكانت تلك بذرة توسع تجـارة أوروبا في العصر الوسيط"[1].

هذا وإن شكك (R.S.Lopez) في أصل هـذه المؤسسـة، ولكنـه لم ينف كلية إمكانية انتمائها إلى أصـل إسـلامي؛ كمـا أشـاد في الفصل المتعلق بانطلاقة الثورة التجارية في أوروبا بأهميـة العقـود التجارية. فتطور العقود التجارية، يقول لوبيز ،في تاريخ التجـارة يعـادل في الأهميـة ظهـور الأدوات والوسـائل الفنيـة في تـاريخ الزراعـة. ومـن الواضـح أن عقـودا قليلـة كـانت قـد أبرمـت في العهود الإغريقية والرومانية.كما ذكـر وفي نفس الصفحـة، بأنـه يظل ذو مغزى بأن نضيف بأن العقد التجاري يظهر أقرب صيغة تعاون بين التجار. وحري بنا، يختتم لوبيز هذه الفقرة، أن نتذكر بأن القانون الإسلامي كان أول من أشـاد بهـذه المؤسسـة، التـى

---

[1] يودوفيتش، الشركة والربح، 187–189.

تبنتها مصادر البندقية تحت اسم (Rogadia) "روجاديا"[1]. والأمثلة التي تبرز المساهمة العربية الإسلامية في مجال المؤسسات التجارية، وتأثيرها على تجارة جنوب أوروبا، هي كثيرة، ويمكن للقارىء العودة لعمل يودوفيتش، ومراجعة العديد من إحالاته التى وردت في فصل المضاربة (ص ص 170-248 من النسخة الأنجليزية؛ ص ص 187-260 من النسخة العربية). وإذا أنكر البعض، الدكتور سمير أمين على سبيل المثال، وجود اقتصاد سياسي إسلامي (لا بالنسبة للماضي والحاضر، ولا بالنسبة للمستقبل) فذلك لا يعني بالضرورة أن النظام الاقتصادي الإسلامي كان بالفعل نظاما بورجوازيا؛ فهكذا نتيجة في حاجة لمزيد من البحث والتنقيب، ولا أظن أن دراسة بهذا الحجم قادرة على الفض في هكذا إشكالية؛ ولكنها مساهمة أردت من خلالها إعادة فتح ملف اختصت به مدارس الغرب. وإذ أقوم بالتأكيد على إمكانية وجود اقتصاد سياسي إسلامي في العصر الوسيط مستمد بالدرجة الأولى من تطور نشاط المسلمين التجاري الذي واكبه تطور هائل في الوسائل والمؤسسات، فذلك لا يعني اقتصار نشاط المسلمين على التجارة والعزوف عن ممارسة بقية الأنشطة الاقتصادية. فلو أن الاقتصاد الإسلامي اقتصر على هذا النشاط

---

1 .S.Lopez, The Commercial Revolution of the Middle Ages, Cambridge University Press, 1973, 73.

فقط لاستحال، في اعتقادي، الحديث عن اقتصاد سياسي إسلامي.

فالنشاط التجاري على أهميته هو نشاط مكمل لأنشطة اقتصادية أخرى، ولعل الزراعة تأتي في مقدمتها. وأهمية الزراعة، بل وأولويتها لا تكمن في أهميتها الغذائية التي يحتاجها كل الناس، بل وفي تعزيزها لنفوذ القائمين عليها، وذلك من خلال سيطرتهم على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وغير الزراعية (أي تلك الصالحة مثلا للرعي). لذلك، فمن أراد البحث في موضوع الاقتصاد السياسي العربي الإسلامي عليه أن يتطرق، ضمن مواضيع أخرى سيتم التحدث عنها لاحقا، إلى موضوع الزراعة، والملكيات الزراعية، فضلا عن طبيعة الصناعة في العصر الوسيط وتنظيماتها؛ فبدون هكذا تناول يستحيل التحدث عن هذا النظام. وبالرغم من أن مسعى هذه الدراسة هو إعادة النظر في بعض الأدبيات التي تناولت أهم مكونات تاريخ أمتنا في العصر الوسيط، والعمل على توظيف بعض ما ورد فيها في إثارة موضوع الاقتصاد السياسي العربي الإسلامي، وليس بطبيعة الحال اكتشاف تصور بديل، فإن القصور الذي تضمنته هذه الدراسة كبير كبر المسألة المثارة؛ لذلك فإن بدت الملاحظات المتعلقة خاصة ببعض جزئيات أطروحة الدكتور أمين قاسية بعض الشيء، فمرد ذلك هو الحرص على الدفع بهذه

الاجتهادات/التأويلات الديناميكية إلى أبعد من مجرد العرض، أوالتنويه بإيجابياتها؛ وإذا لم يحالفني الحظ، ولم أوفق في الإجابة وبدقة على مجموعة التساؤلات المطروحة ومعالجتها معالجة تليق بطبيعة الموضوع المثار، فإن ما يغفر لي بعض قصوري أنني سعيت لإثارة موضوع تتجاهله الأعمال العربية عن قصد. وأقصد بالتجاهل عدم إثارة طبيعة النظام الاقتصادي السياسي العربي الإسلامي من منطلقات علمية لا تخضع لأفكار/ قوالب جاهزة، ومسبقة؛ فالأعمال التقدمية/الكلاسيكية الحديثة، والأصولية تطرقت جميعها إلى هذا النظام؛ وفي حين أن بعض أنصار التيار الأول، وفي فترات تاريخية معينة تحدثوا مثلا عن إسلام إشتراكي (وأصبح الخليفة عمر ابن الخطاب وفقا لهكذا تصور إشتراكي)؛ والرسول الكريم محمد، وكما تغنت بذلك أم كلثوم، كان هو الآخر إشتراكيا (الإشتراكيون أنت إمامهم)، فإن أتباع التيار الثاني من الأصوليين اكتفوا بوصف المؤسسات الاقتصادية الإسلامية وعجزوا عن تجاوز اجتهادات فقهاء المسلمين الأول، مرددين بأن للإسلام نظامه الاقتصادي الخاص دون أن يوضحوا آلية هذه الخصوصية. لذلك فحتى وإن لم يجانب الدكتور أمين التوفيق كل التوفيق في فرضيته، فإنه نجح في تجاوز آفاق أقاليم الأطروحات الكلاسيكة واقترح بديلا حيويا؛ كما أن المقترح الذي لمحت إليه في ثنايا هذه الدراسة والذي يدعو إلى اعتبار

تاريخنا العربي الإسلامي جزءاً من التاريخ العالمي، ويكون الاقتصاد السياسي العربي الإسلامي، اقتصادا بورجوازيا مكن العالم الغربي خاصة من الانتقال من مرحلة العصور الوسطى الإقطاعية، إلى المرحلة الرأسمالية، هو مجرد مقترح /دعوة لإعادة فتح هذا الملف، وليست دعوة إلى اعتماد نظام هلل له الجميع الآن وصفق؛ فالدعوة إلى اعتبار الاقتصاد السياسي العربي الإسلامي اقتصادا بورجوازيا هي على أية حال ليست بالفكرة الجديدة؛ فكما راجت فكرة إشتراكية الإسلام في فترة معينة من تاريخ العرب الحديث، فإن فكرة بورجوازية الإسلام لاقت هي الأخرى، ومن المنطلق الأيديولوجي نفسه، بعض الرواج في دائرة المفكرين والساسة العرب. لذلك فإنه من حق أي باحث أن يتساءل عن دوافع إحياء هذه الأطروحة الآن ! ومن حقه أيضا أن يبحث عن نمط آخر خارج الأطروحات المقترحة، أو المنوه بها في هذه الدراسة. ولكن، وبالرغم من أن الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع لم تصدر بعد، فإن المتمعن في العديد من التغيرات/ التحولات التي مرت بها المجتمعات العربية الإسلامية في المرحلة المنوه بها، تكاد تزكي وجود هذا النظام. والسبب الذي قد يحول، في اعتقادي، دون التعاطف معه هو أن الأشكال التي سبقت هذه المرحلة في العالم الإسلامي لا تزال، حتى في أوج ازدهاره، ماثلة بجانبه؛ بل ولأن هذه الأشكال عادت للظهور

وبقوة في الفترة اللاحقة تشبث بعض الباحثين بالعناصر الأقل أهمية والتي تذهب إلى أن نظام الاقتصاد السياسي العربي الإسلامي كان إقطاعيا، وتجاهلوا العناصر الجوهرية للاقتصاد العربي الإسلامي؛ فالمتمعن، على سبيل المثال، في الفترة الزمنية الممتدة من بداية الدعوة، أي منذ القرن الأول للإسلام / السابع الميلادي، إلى مرحلة ذروة ازدهار دار الإسلام في القرن الثالث للإسلام / التاسع الميلادي، سوف يخلص إلى أن هذه المجتمعات تمتعت باقتصاد سياسي كانت ركيزته ثورتان، ثورة سياسية / دينية رفع الإسلام رايتها وساهم في تطوير آليتها فقهاء الإسلام الأول، وثورة تجارية زكاها الإسلام، وساهم في انتشارها مسؤولوا كيان هذه الأمة السياسي والعديد من رعاياه؛ إلا أن هذا الموضوع، وكما سبقت الإشارة لا يمكن الفصل فيه بهذه السهولة، لذلك علينا أن نتأنى وأن ندقق في كل ما يتصل بهذا الموضوع، وأن نقترح بدائل تليق بتراثنا، بدائل خالية من التعميمات ومن الأحكام النهائية والمطلقة.

لذلك وحتى يتحقق هذا "الحلم" فإنه يتوجب على الجميع الابتعاد عن مبدأ إصدار الأحكام النهائية مهما كان مصدرها أو دقتها، فمجال النسبية، وكما علمتنا الدراسات الحديثة أرحب بكثير من مجال المطلق. كما أن الالتزام بمبدأ مشاورة كل الأعمال، وبصرف النظر عن خلفياتها الثقافية، سيقرب المسافة

بين وجهات النظر المتصارعة؛ لأنه إذا ما كانت وجهة الجميع هي البحث عن الحقيقة، فإن الإختلاف، وهو أمر صحي ومجدد/محرك لآليات النقاش، سوف لن يلغي الطرف الأول/الأقوي، بل سيؤكد وجوده من خلال حواره مع الطرف الثاني / المختلف و" الاستفادة " منه فى بعض الأحيان وتجاوزه، إن أمكنه ذلك، فى أحيان أخرى. إنه، وفي ظل هذا المناخ نستطيع التحدث ليس فقط عن النظام الاقتصادي السياسي فحسب للإسلام، بل ويمكننا التحدث أيضا عن إشكالية أخرى لا تقل أهمية عن هذه الأخيرة، وأعني بذلك إشكالية السلطة وشرعية تدوالها، دون أن نغفل عن دراسة علاقة كل هذه الإشكاليات بالآليات المصاحبة لعمليات الصراع من أجل السلطة؛ فالصراع من أجل السلطة والذي تمثل بالدرجة الأولى، في نزاعات المرتزقة التي ضيقت الخناق، منذ نهايات عصر بني أمية، على المجتمعات المدينية أعاقت في تقديري تطور المجتمع المدني فى عصورنا الإسلامية الأولى! وهي إعاقة تسببت، في اعتقادي، في تعتيم تاريخنا، وفي تعتيم طبيعة نظامه الاقتصادي السياسي؛ والأمل هو أن تحظى هذه المواضيع بدراسات تليق بها، وأن ترتقي مساهمات/ اجتهادات باحثينا إلى مستوى اقتراح البدائل، ولا أقول البديل.

ثبت المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية

1-ابن الأثير، عزالدين أبو الحسن، الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر، 1965.

2-البلاذري، أبو الحسن، فتوح البلدان، بيروت، دار مكتبة الهلال، 1983.

3- الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس، كتاب الوزراء والكتاب، بيروت، دار الفكر، 1988.

4-الحموي، ياقوت، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ.

5-ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض ن بيروت، دار مكتبة الحياة، 1979.

6- ابن خرداذبة، أبو القاسم عبد الله، المسالك والمالك، بيروت، دار التراث العربي، 1988.

7-ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، بيروت، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، 1979.

8- ________________ ، المقدمة، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984.

9- الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي، كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة، مطبعة المؤيد، 1318هـ.

10- ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ.

11- ابن سلام، أبو القاسم، كتاب الأموال، دار الفكر، 1975.

12- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، بيروت، دار الفكر، 1979.

13- ابن عبد الحكم، عبد الرحمن، فتوح مصر والمغرب، الجزائر، 1961.

14- ابن عذاري ن المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، بيروت، دار الثقافة، بدون تاريخ.

15- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق، د. جمال الدين الشيال، القاهرة، 1996.

ثانيا : المراجع العربية

1-آشتور، أ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، دمشق، دار قتيبة، 1985.

2-أمين، سمير، نحو نظرية للثقافة . نقد التمركز الأوروبي المعكوس . بيروت، معهد الإنماء العربي، 1989.

3-________، علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيديولوجي العربي، بيروت، دار الحداثة، 1983.

4-________، الأمة العربية والقومية والصراع الطبقي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1988.

5-الباشا، نجاة، التجارة في المغرب الإسلامي من القرن الرابع إلى القرن الثامن للهجرة، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1976.

6-بيرين، هـ، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية)، ترجمة وتحقيق د، عطية القوصي، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1996.

7-جواتيان، س د، دراسات في التاريخ الإسلامي، تعريب، عطية القوصي ، الكويت، وكالة المطبوعات، 1980.

8-الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت، دار المشرق، 1974.

9-روسي، أ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، تعريب خليفة التليسي، بيروت، دار الثقافة، 1974.

10- سكاب، فكتور، ايلاف قريش، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1992.

11- شتراير، ج، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، بيروت، دار التنوير، 1982.

12- الشرباصي، أحمد، المعجم الاقتصادي الإسلامي، بيروت، دار الجيل، 1981.

13- ابوصوة، محمود أحمد، مقدمة في تاريخ المغرب الاجتماعي والاقتصادي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1992.

14- عثمان، محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، الكويت، عالم المعرفة، 1988.

15- علبي، أحمد علي، ثورة العبيد في الإسلام، بيروت، دار الآداب، 1985.

16- علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيوت، دار العلم للملايين، 1980.

17- العلي، صالح أحمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، بغداد، مطبعة المعارف، 1953.

18- كاتبي ، غيداء خزنة، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري. الممارسات والنظرية .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

19- كاهين، ك، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة، د . بدر الدين القاسم، بيروت، دار الحقيقة، 1983.

20- لانج، أ، الاقتصاد االسياسي. القضايا العامة. ترجمة، د . محمد سلمان حسن، بيروت، دار الطليعة، 1982.

21- لوبيز، ر، ثورة العصور الوسطى التجارية (950-1350)، ترجمة، د. محمود أحمد أبوصوة، فاليتا، منشورات الجا، 1997.

22- لومبار، م، الإسلام في مجده الأول (من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجري)، ترجمة، إسماعيل العربي، الدار البيضاء، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1990.

23- مروة ، حسين، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، بيروت، دار الفارابي، 1988.

24- مزيان، عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

25-يودوفيتش، أ، الشركة والربح في الإسلام خلال العصر الوسيط، نقله إلى العربية، د. محمود أحمد أبوصوة، فاليتا، منشورات الجا، 2000.

ثالثا: المراجع الأجنبية

1- Andre , P.J. L'Islam et les races .Vol . II , Paris , 1922.

2- Ashtor, E. Les metaux precieux et la balance des payements du proche orient a la basse epoque .Paris, 1971.

3- Bottomore, T. A Dictionary of Marxiste thought , Harvard University Press , 1983.

4- Braudel ,F. The Mediterranean and the Mediterranean World in the age of Philip II. New York , Harper colophon books , 1973.

5- Cahen , C . ' L'Histoire economique de l' orient mmusulman medieval ' In : Studia Islamica , 1955.

6- ________ , ' Nomades et sedentaires dans le monde musulman du milieu du moyen age ' In : Islamic civilization , 950- 1100, Oxford , 1973.

7- __________ , 'queques sur les Hilaliens et le nomadisme ' In : J.E.S.H.O, 1968.

8- __________ , 'queques mots sur le declin commercial du monde musulman a la fin du moyen age ' In : Studies in the economic history of the middle east . Ed .by : Cook, M. 1970.

9- Chalmeta,P. ' Facteurs de la formation des prix dna l'Islam' In : actes du premier congres d'histoire et de civilisation du Maghreb .Tunis , 1979 .

10- Crone ,P. Meccan trade and the rise of Islam , Basil ,1987 .

11- Djait , H . Al Kufa , Naissance de la ville islamique . Paris , Maisnnaive & Larose , 1986.

12- Donner , F.M. ' Mecca's food supplies and Muhammad's boycot ' In : J.E.S.H.O , 1977.

13- Dunlop , D.M. ' sources of Gold and Silver in Islam according to al- Hamadani ' In : Studia Islamica ,8,1957.

14- Ehrenkreutz , A.S. ' Money ' In : Handbuch der orientalistik , Abteilung , Sechster brand , Sechster abehnitt (Wirtschftsge , schiste des vonderen orients in Islamischer zeit) , 1977.

15- ______________ , ' Monetary aspects of medieval Near Eastern economic history ' In : studies in the economic history of the Middle East.Ed. by,Cook,M.A. London , 1951.

16- Goitein ,S.D. Jews and Arabs : their contact through the ages. New York , 1955.

17- Kister ,M.J ' Mecca and Tamima : aspect of their relations ' In :J.E.S.H.O, 1965.

18- __________ ' Some reports concerning Mecca from Jahilya to Islam ' In : J.E.S.H.O, 1972.

19- Lacoste ,Y.Noushi, Prenant , l'Algerie :passe et present, Paris ,Editions sociales , 1960.

20- Lammens ,H. La Mecque a la veille de l'Hegire , Beirut ,impremerie catholique , 1924.

21- ____________ , ' la cite arabe de Taif a la veille de l'Hegire ' In : Melanges de l'universite Sait- Joseph, Beirut, 1922.

22- ______________ , ' la republique marchande de la Mecque vers l'an 600 de noter ere ' In : Bulletin de l'institut egyptien ,5th series ,4, 1910.

23- Levtzion,N ' Ibn Hawqal , the cheque and Awdaghost ' In : Journal of african history , IX , 2 , 1968.

24- Lombard ,M. les textiles dans le monde musulman VII – XII , Paris , Mouton ,1978.

25- ______________ ,Monnaie et histoire d'Alexandre a Mohamet , Paris , 1971.

26- __________ ,' l'Or musulman du VII au IX siecle 'In : Annales ,Societes, Civilisations , Tome ,II ,1947.

27- Lopez ,R.S. the commercial revolution of the middle ages (950 –1350), Cambridge University Press , 1973.

28- Mauny ,R. ' Une route prehistorique a travers le Sahara occidental ' In : Bulletin de l'Institut francais d'Afrique noire , Tome ,IX, n. 14 , 1947.

29- Motylinski, A. Chronique d'Ibn Saghir sur les Imams rustimides de Tahert .Actes du 14 congres international d'Alger .III. 1905.

30- Pellat, Ch. 'le Kitab al-Tabassur bil-Tijara' In : Arabica , 1984.

31- Rodinson,M. Islam and capitalisme ,Trans. By. Brian Pearce . University of Texas Press , Austin , 1981.

32- __________ , ' Histoire economique et histoire des classes sociales dans le monde musulman ' In : the economic history of the middle east ,Ed . by.Cook,M.A. Oxford ,1970.

33- Sauders ,J.J. 'the nomads as empire builders : a comparison of the arabs and mongols conquest ' In : Diogene , Vol .LII,1965.

34- Shaw ,R. ' rural markets in north africa and the political economy of the roman empier ' In : Antiquite africaine , Tome ,17 , 1981.

35- Serjeant ,R.B. ' social stratification and the city quarters ' In : the Islamic city.Ed. by, Serjeant, R.B, UNESCO, 1980.

36- Swanson,J, ' the myth of the trans- Saharan trade during the roman era ' In : the Int. J.of african historical studies , Vol , 8. 1975.

37- Udovitch,A. ' credit as a means of investment in medieval islamic trade ' In : american oriental society: Journal, 87, 1967.

[illegible] W. [illegible] of Gold and Silver in Islam according [illegible] 1957.

14- [illegible] orient [illegible] Abschnitt (Wirtschaftsge schiste des vorderen orients in Islamischer zeit), 1977.

15- ________ , ' M[illegible] Near Eastern economic history ' In : studies in the economic history of the Middle East, Ed. by Cook, M.A. London , 1971.

16- Goitein ,S.D. Jews and Arabs : their contact through the ages. New York , 1955.

17- Kister ,M.J.' Mecca and Tamima : aspect of their relations In J.E.S.H.O, 1965.

18- ________ ' Some reports concerning Mecca from Jahiliya to islam ' In : J.E.S.H.O, 1972.

19- [illegible] ent, Paris ,Editions sociales , 19[illegible]

20- [illegible] Hegire [illegible]

21- ________ , ' [illegible] de l'Hegire [illegible] veille de [illegible]

22- ________ , ' la republique marchande de la Mecque [illegible]

[illegible]

24- Lombard ,M. les textiles dans le monde musulman VII – XII [illegible]

25- ________ [illegible] et histoire d'Alexandre a Mohamet , Paris , 1971.

فهرس عام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن